

المحاسبون

مجلة ربع سنوية تصدر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين - العدد (91) - أكتوبر 2020م

الهيئة تطلق خمس مبادرات لمكاتب
وشركات المحاسبة لتخفيف آثار جائحة كورونا

مجلس إدارة الهيئة يعتمد الخطة
الاستراتيجية للفترة من (2021 - 2025م)



خدمة التحقق من صحة الشهادات

الآن وعبر خدماتنا الإلكترونية يمكنكم التحقق من
الشهادات الصادرة من الهيئة والتي تشمل:



شهادة البرامج التدريبية



شهادة زمالة الهيئة



الشهادات المهنية الأخرى



شهادة العضوية والتسجيل المهني





د. أحمد بن عبدالله المفافس
الأمين العام

تطورات متسارعة تتعلق بتفشي فيروس كورونا المستجد «كوفيد - 19»، يواجهها العالم حالياً، حيث تسعى الدول، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ إجراءات احترازية ووقائية للحد من انتشار الفيروس وتخفيف آثاره. ولعل من أهم الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشاره هو التزام التباعد الاجتماعي، والبقاء في المنازل قدر المستطاع.

والمهمن المالية، كغيرها من القطاعات، تأثرت على نحو ما بجائحة كورونا، وانعكس ذلك على التقارير المالية. وفي هذا الصدد تود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التأكيد على أن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في السعودية مبنية على المبادئ، والتي تطلب من الإدارة القيام بقدر من الاجتهاد لتطبيق متطلبات المعايير، ومنها ما يتعلق باستمرارية المنشأة. ومن حيث كون المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة مبنية على المبادئ، فإنه يجب على كل منشأة أن تقيّم الآثار بحسب ظروفها الخاصة، ولا يمكن وضع تقييم عام لكل المنشآت، نظراً لاختلاف هياكل التمويل، وطبيعة الأعمال، وتفاوت التأثير السلبى للفيروس أو التأثير الإيجابي للدعم الحكومي المقدم للمنشآت المتأثرة.

وفي هذا السياق، ينص المعيار الدولي للمحاسبة رقم (1) على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية أن تجري تقييماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

وعندما تكون الإدارة على علم، عند إجرائها للتقييم، بحالات عدم تأكيد جوهري، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب عليها أن تفصح عن حالات عدم التأكيد تلك. وعندما لا تعد المنشأة القوائم المالية على أساس الاستمرارية، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنباً إلى جنب مع الأساس الذي أعدت عليه القوائم المالية، وسبب أن المنشأة لا تُعد منشأة مستمرة.

كما يطلب نفس المعيار من الإدارة عند تقييمها لما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً، أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل الذي يمتد على الأقل إلى اثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير، دون أن يقتصر على تلك المدة.

وفي مثل حالة التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا، فإن على الإدارة أن تأخذ المعلومات المستقبلية للثاني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل، سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال، أو القدرة على سداد الديون، أو ما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات والدعم التي قدمتها الدولة للأعمال التجارية المتأثرة بانتشار الفيروس.

ومما ينبغي التأكيد عليه أيضاً أن على المنشأة تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية، حيث يجب تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (10) بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع المنشأة من افتراض استمرارية الأعمال بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية.

وفي هذا المقام أנוه بأننا في الهيئة نتابع وبشكل آني ما يصدر عن المجالس الدولية (مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، ومجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد) التي تعتمد الهيئة المعايير الصادرة عنها. كما نتابع أيضاً ما يصدر عن عدد من الجهات العالمية ذات الاهتمام المتخصص بالمحاسبة والمراجعة.

«كورونا» آثار محتملة على التقارير المالية



62
تغطية



60
متابعات



56
حوار



داخل العدد

العدد (91) - 2020

07
أخبار



سعيًا من الهيئة في توفير معلومات إرشادية لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كورونا "كوفيد-19"، تم إصدار نشرة إرشادية مختصرة...

04
أخبار



اتخذت الهيئة مجموعة من المبادرات لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية، ودعمًا منها لأعضائها والمنشآت المرخصة لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي جاءت تماشيًا مع إجراءات وجهود حكومة المملكة...

44
المعيار الدولي للمراجعة 560
«الأحداث اللاحقة»



36
التعديلات
على عقود الإيجار

26
الأحداث
بعد فترة التقرير



20
مصادر عدم
التأكد والإفصاح عنها
في القوائم المالية

المملكة العربية السعودية الرياض
هاتف 114033100 00966
ص. ب 240050 الرياض 11322



ص. ب 22646 الرياض 11416
www.socpa.com.sa

إلى إدارة التحرير
PR@socpa.org.sa

إدارة التحرير
عبد الله الراجح
هشام المالكي
مشاعل الشعلان

توجه المراسلات
هاتف: 920009493

المشرف العام
د.أحمد بن عبد الله المغامس
الأمين العام

مجلة تصدر كل ثلاثة أشهر
عن الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

54



42



24



الهيئة تطلق خمس مبادرات لمكاتب وشركات المحاسبة لتخفيف آثار كورونا

بالسداد ونقاط التعليم المهني المستمر إلى نهاية عام 2020م، وتمديد فترة تقديم البيانات السنوية لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لحين انتهاء فترة منع التجول وإجازة التوقيع الإلكتروني للمحاسبين القانونيين. الجدير بالذكر أن «الهيئة أطلقت مجموعة من القرارات الجديدة والمتعلقة بالدورات التدريبية، والندوات المتخصصة عن بُعد تماشياً مع الإجراءات الحكومية للوقاية من فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وبما يدعم استمرار سير العمل بالهيئة».

اتخذت الهيئة مجموعة من المبادرات لتخفيف الآثار المالية والاقتصادية، ودعمها منها لأعضائها والمنشآت المرخصة لمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، والتي جاءت تماشياً مع إجراءات وجهود حكومة المملكة في التعامل مع جائحة كورونا لمواجهة الآثار المالية والاقتصادية، والتي شملت تأجيل دفع الاشتراكات السنوية لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة إلى نهاية عام 2020م، وعدم المطالبة بساعات التعليم المهني المستمر عن عام 2020م، وتعليق العمل بضوابط العضوية المتعلقة بالشطب وتعليق العضوية، وذلك فيما يخص عدم الالتزام



أكثر من 150 ألف مستفيد من خدمات الهيئة خلال جائحة كورونا

الشهادات، والاستفسارات المهنية في مجال المحاسبة والمراجعة. وأكد الأمين العام للهيئة الدكتور أحمد المغامس، أن الهيئة مستمرة في تنفيذ مهامها عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة. وذلك تماشياً مع الإجراءات الحكومية للوقاية من فيروس كورونا المستجد «كوفيد-19»، وبما يدعم استمرار سير العمل بالهيئة.

تستمر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تقديم الخدمات لأعضائها والمختصين في مجال مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك عبر خدماتها الإلكترونية خلال فترة أزمة فيروس كورونا، حيث قدمت الهيئة من بداية الأزمة حتى نهاية شهر أكتوبر 159.935 خدمة إلكترونية كان من أبرزها التسجيل المهني والعضوية، والدورات التدريبية، واللقاءات المهنية، بالإضافة إلى إصدار

الهيئة تشارك في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة الاقتصادات الناشئة من دول العشرين



ومنها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بشأن جائزة «كوفيد-19»، وتم استعراض النشرة الإرشادية التي أعدتها الهيئة بهذا الخصوص. أما الورقة الثانية فكانت عن وجهة النظر الأولية بشأن مشروع المجلس الدولي لتحديث المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث شاركت الهيئة مع أعضاء المجموعة وجهة نظرها بشأن المنهج المناسب لتطوير ذلك المعيار.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تشارك بشكل فاعل في عدد من مناشط المجلس الدولي، وذلك لإيصال وجهة نظرها في مشاريع المجلس، سواء من خلال الاجتماعات الدورية، أو من خلال التعليق على المشاريع التي ينشرها المجلس من وقت لآخر.

شاركت الهيئة في الاجتماع نصف السنوي لمجموعة الاقتصادات الناشئة من دول العشرين التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، والذي عُقد عن بُعد من خلال الاتصال المرئي خلال الفترة 18-19/9/1441هـ، الموافق 11-12/5/2020م الذي جمع ممثلي مجلس معايير المحاسبة الدولية مع ممثلي الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة. ومثل الهيئة في هذا الاجتماع كل من الأستاذ/ فهد الطعيمي، رئيس لجنة معايير المحاسبة في الهيئة، والدكتور/ عبدالرحمن الرزين، مساعد الأمين العام للمعايير.

وقد تم خلال الاجتماع استطلاع رؤية الدول الأعضاء بشأن عدد من المشاريع القائمة للمجلس. وقدم ممثلو الهيئة ورقتين خلال ذلك الاجتماع، الأولى كانت عن الإجراءات التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية والهيئات ذات العلاقة

الهيئة تعقد ورشة عمل بالتعاون مع الهيئة العامة للجمارك حول معيار الخدمات ذات العلاقة 4400



الجمارك السعودية
SAUDI CUSTOMS



SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

الجمركي الذي تم من قبل الهيئة. من جانبه، أعرب الدكتور عبدالرحمن الرزين، مساعد الأمين العام للمعايير المهنية، عن أمله في أن تكال الجهود التي تبذلها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عبر التعاون مع الهيئة العامة للجمارك بالنجاح لما فيها مصلحة المهنة والعاملين فيها بالمملكة. مؤكداً ضرورة إقامة علاقات مهنية متينة مع الجهات الحكومية مما يتيح لكل طرف الاستفادة مما لدى الطرف الآخر، متطلعاً إلى التوفيق بين رؤى الطرفين في سبيل تبادل الخبرات. وتضمنت محاور ورشة العمل مناقشة دليل الإجراءات والقواعد والذي شملت إطار تنفيذ الإجراءات المتفق عليها وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة 4400 والحالات التي يتم اللجوء إليها لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها، وتقرير نتائج إجراءات متفق عليها من قبل المراجع القانوني وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة 4400، حيث قدم المشاركون عدداً من المقترحات والآراء التي تساعد في عملية اعتماد الوثيقة.

عقدت الهيئة بالمشاركة مع الهيئة العامة للجمارك ورشة عمل عن بعد لمناقشة (دليل الإجراءات والقواعد المتعلقة بتنفيذ إجراءات متفق عليها من قبل مراجع الحسابات المستقل وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة 4400)، وذلك بمشاركة عددٍ من ممثلي الهيئتين، إضافة إلى عدد من المحاسبين القانونيين. ورحب وكيل الهيئة العامة للجمارك للإيرادات الأستاذ فهد بن محمد الماجد بالمشاركين في الورشة، مشمناً لهم مشاركتهم وتبليغهم الدعوة. وركزت كلمة سعادت على مسودة وثيقة الإجراءات والقواعد المتعلقة بتنفيذ الإجراءات المتفق عليها من قبل مراجع حسابات مستقل وفقاً لمعيار الخدمات ذات العلاقة 4400، وارتباطات تنفيذ إجراءات متفق عليها متعلقة بمعلومات مالية، الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكد، كما تم اعتمادها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وذلك عند طلب المستورد الحصول على رأي مستقل حول البيانات المالية والجمركية المقدمة من قبله في حال اعتراضه على نتائج التدقيق



الهيئة تعقد ورشة عمل عن بُعد حول آثار جائحة كورونا على إعداد القوائم المالية ومراجعتها

أيضاً ما يصدر عن عدد من الجهات العالمية ذات الاهتمام المتخصص بالمحاسبة والمراجعة. مضيفاً أن الهيئة أصدرت نشرة إرشادية لتوفير معلومات لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كورونا "كوفيد-19"، والتي اشتملت على عدد من الموضوعات التي قد تكون ذات أهمية خاصة في هذه الظروف، سواءً لمعدي القوائم المالية، أو لمراجعيها. وما ينبغي الاهتمام به فيه هذه الفترة.

كما دعا المغامس المهتمين إلى زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة والذي يوفر مجموعة واسعة من المعلومات التي تعد مرجعاً دائماً في فهم معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، بالإضافة إلى المواد التدريبية المجانية واللقاءات المهنية، والتي تقدمها الهيئة خلال فترة جائحة كورونا.

عقدت الهيئة ورشة عمل عن بُعد حول آثار جائحة كورونا على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، والتي شارك فيها عدد من المحاسبين القانونيين، ومن المختصين والمهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة. قدم الورشة المحاسب القانوني الأستاذ إحسان أمان الله مخدوم، وتحدث فيها عن المواضيع التي قد تكون ذات أهمية، خاصة في مثل هذه الظروف، سواءً لمعدي القوائم المالية، أو لمراجعيها. كما تطرق في عرضه إلى أهم عوامل الجائحة والإجراءات الاحترازية المتعلقة بها والتي تؤثر في إعداد ومراجعة القوائم المالية.

من جانبه، أكد أمين عام الهيئة الدكتور أحمد بن عبدالله المغامس، أن الهيئة تتابع وبشكل آني ما يصدر عن المجالس الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المراجعة الدولية) التي تعتمد الهيئة المعايير الصادرة عنها. كما تتابع

الهيئة تبدي وجهة نظرها في القرار المبدئي لجنة تفسيرات المعايير الدولية

الإيجار دفعات الإيجار المرتبطة بأداء الأصل محل الإيجار أو استخدامه. وقد يتعارض أيضاً مع ما قرره المعيار من أن قياس أصل حق الاستخدام يحصل تبعاً لقياس التزام عقد الإيجار. كما قدمت الهيئة مقترحاً لتعديل الفقرة رقم 100 من المعيار بحيث تتسق مع المبادئ المقررة في المعيار نفسه وفي المعايير الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بإثبات الخسائر بالكامل، ويمكن للقارئ الاطلاع على وجهة نظر الهيئة التفصيلي عبر موقعها الإلكتروني.

شاركت الهيئة بإبداء وجهة النظر في القرار المبدئي للجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلق بكيفية قياس أصل حق الاستخدام والتزامات عقد الإيجار في معاملات البيع وإعادة الاستئجار عندما تكون جميع دفعات الإيجار عبارة عن نسبة من الإيرادات (دفعات إيجار متغيرة). وترى الهيئة أن القرار المبدئي للجنة قد يتعارض مع المبادئ المقررة في المعيار بشأن قياس التزامات عقد الإيجار، حيث لا يدخل ضمن مكونات التزامات عقد

الهيئة تبدي وجهة نظرها في مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلق بتعديل معيار عقود الإيجار

بالتعديلات على عقد الإيجار، وذلك لأن مثل هذه الإعفاءات يتم منحها بشكل مؤقت لسبب لم يكن متوقعاً، ومن ثم فإنها لا تشكل تعديلاً على أي من مكونات عقد الإيجار. إلا أن الهيئة تقترح على المجلس الدولي إدخال التعديل المقترح من غير إشارة خاصة لجائحة «كوفيد-19» بحيث تبقى مبادئ المعيار قابلة للتطبيق في أي جائحة أخرى قد تحدث في منطقة أخرى من العالم، مثل الزلازل والحرائق والفيضانات التي تؤثر على عموم المستأجرين في بلد معين أو منطقة معينة من العالم، ويمكن للقارئ الاطلاع على وجهة نظر الهيئة التفصيلي عبر موقعها الإلكتروني.

شاركت الهيئة بإبداء وجهة النظر في مشروع مجلس معايير المحاسبة الدولية المتعلق بكيفية قيام المستأجر بالمحاسبة عن الإعفاءات الإيجارية الممنوحة له بسبب جائحة «كوفيد-19». وبنص التعديل على أن مثل تلك الإعفاءات يمكن استبعادها من نطاق متطلبات المعيار الخاصة بالتعديلات على عقد الإيجار إذا كانت متعلقة بجائحة «كوفيد-19» فقط.

وتتفق الهيئة مع المجلس الدولي من حيث المبدأ فيما يتعلق بتكمين المنشآت المستأجرة من استبعاد مثل هذه الإعفاءات من نطاق متطلبات المعيار الخاصة

الهيئة تصدر نشرة توضيحية

لآثار انتشار فيروس كورونا «كوفيد-19» على إعداد القوائم المالية ومراجعتها

سعيًا من الهيئة في توفير معلومات إرشادية لأهم المعايير الدولية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية ومراجعتها في ظل ظروف فيروس كورونا «كوفيد-19»، تم إصدار نشرة إرشادية مختصرة تعرض فيها عدداً من الموضوعات التي قد تكون ذات أهمية خاصة في هذه الظروف سواء لمعدي القوائم المالية أو لمراجعيها. ولا يقصد منها أن تكون شاملة لكل ما ينبغي الاهتمام به في هذه الفترة. وفيما عدا بعض المواضيع الخاصة بتطبيق النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي، فإن ما ورد في النشرة من تنبيهات ينطبق على إعداد القوائم المالية ومراجعتها سواء كانت المنشأة تطبق النسخة الكاملة للمعايير الدولية، أو المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وتؤكد الهيئة أنه حتى تاريخه لم يصدر أي إعفاء أو تعديل في متطلبات المعايير. وكل ما صدر حتى تاريخه يُذكر بمتطلبات المعايير ويؤكد على وجوب الالتزام بها، والتي تشتمل على عدد من المتطلبات في حالات عدم التأكد وفقاً لظروف كل منشأة. وتم إعداد النشرة في نفس سياق التذكير بأهم الموضوعات، ولا تعد في ذاتها استشارة مهنية، ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن قيام أو الامتناع عن قيام المحاسبين بأي إجراء يتعلق بإعداد القوائم المالية أو مراجعتها.



مبادرات الهيئة لتخفيف الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على شركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة

تمديد فترة تقديم البيانات
السنوية لمكاتب المحاسبة
لحين انتهاء فترة منع التجول



عدم المطالبة بساعات
التعليم المهني المستمر
عن عام 2020م



تأجيل دفع الاشتراكات
السنوية على مكاتب
المحاسبة لعام 2020م



تعليق العمل بضوابط العضوية المتعلقة
بـ (شطب وتعليق العضوية) وذلك فيما يخص عدم
الالتزام بالسداد ونقاط التعليم المستمر



إجازة التوقيع
الإلكتروني
للمحاسبين القانونيين



من أبرز ورش العمل التي نظمتها الهيئة (عن بُعد) خلال فترة الجائحة



مجلس إدارة الهيئة يعتمد الخطة الاستراتيجية للفترة من (2021 – 2025م)

عقد مجلس إدارة الهيئة اجتماعه السادس من الدورة التاسعة بتاريخ 12-7-2020م برئاسة معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي. وقد تم في الاجتماع بحث عدد من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وإصدار القرارات اللازمة، والتي كان من أبرزها اعتماد الخطة الاستراتيجية للهيئة، واعتماد تقرير مجلس الإدارة والحسابات الختامية. وفي هذا العدد نعرض لكم الخطة الاستراتيجية للهيئة والتي تشكل نقطة انطلاق جديدة في مسيرتها، ومحطة انجاز هامة تضاف إلى إنجازات الهيئة السابقة. ولتحدد وبشكل دقيق الدور والمهام والأهداف الجديدة التي تبنتها الهيئة كجزء مكمل لرسالتها ورؤيتها.

T E G Y



رسالتنا

تشجيع ممارسة المهنة ودعمها لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية، وتنمية الشراكات المجتمعية لمواكبة رؤية المملكة.



رؤيتنا

تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والارتقاء بخدماتها، والإسهام في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني.



مسار تنمية القدرات الداخلية

7

تطوير البنية التحتية
لإدارات الحوكمة
المؤسسية وإدارة المخاطر
والالتزام

8

رفع كفاءة وفعالية
العمليات الإجرائية
الداخلية وتحويلها إلى
بيئة رقمية

9

توفير بيئة جاذبة للكوادر
الوطنية المتميزة ومحفزة
على الإبداع والابتكار

مسار الجوانب المالية

5

ابتكار خدمات ذات قيمة
مضافة لتلبية احتياجات
المستفيدين

6

تحقيق الاستدامة المالية

مسار أصحاب المصلحة

2

زيادة أعداد المهنيين لتوطين
المهنة وتمكين القطاعات
الاقتصادية من الحصول
على خدمات المحاسبة
والمراجعة الملائمة

3

رفع جودة خدمات
المحاسبة والمراجعة
والمهن ذات العلاقة
لتفعيل الشفافية وزيادة
الثقة في القوائم المالية

4

المساهمة في تطوير بيئة
المعلومات المالية وإثراء
بيانات ذكاء الأعمال

مسار الأثر الاستراتيجي

1

تعزيز معايير المحاسبة
والمراجعة لتمكين
الاقتصاد السعودي



الاستدامة المالية	توطين المهنة	التواصل الدولي و المشاركة	مواومة مخرجات التعليم مع السوق	زيادة عدد المكاتب المهنية	أثر التطوير الاستراتيجي	
الهيكل التنظيمي و الإداري	التنسيق مع الجهات ذات العلاقة	حوكمة لوائح اللجان الفنية	اللائحة التنفيذية	النظام	أثر التطوير التنظيمي	
تطوير رأس المال البشري	برنامج المحاسبون الجدد	خدمات ذات قيمة مضافة	مكتبة دراسات و ترجمة موحدة	تطوير الخدمات الإلكترونية للهيئة	أثر التطوير التشغيلي	



المبادرات

1 إعداد الاستراتيجية الرقمية

2 تأسيس اللجان المجتمعية المهنية

3 رفع جودة منظومة التدريب (تأهيل إلكتروني ومكاني)

4 تشجيع المسؤولية الاجتماعية

5 سوق إلكتروني يجمع الخدمات المحاسبية والقطاع الخاص

6 تدشين التوظيف الإلكتروني للمساهمة في توطين المهنة

7 إعادة هيكلة الفحص المهني

8 إعادة صياغة تعديل النظام واللوائح والأنظمة ذات العلاقة لتكون مهنة جاذبة

9 شهادات الفحص والامتثال

10 إعادة صياغة الاستراتيجية ونموذج العمل والهيكل الإداري (تحول رأس المال البشري)

11 تشكيل المجلس الاستشاري

12 برنامج دعم المحاسبين الجدد «ماسكي الدفاتر»

13 دعم رواد الأعمال بالشراكة مع منشآت

14 ضبط حوكمة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة

15 استثمار قواعد البيانات والمعلومات

16 مسارات الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب العلاقة

17 رفع مستوى الامتثال والالتزام في متطلبات القوائم المالية

18 برنامج الشهادات المهنية

19 رفع مستوى الأبحاث والدراسات والمعلومات

20 برنامج شريك النمو للمكاتب الواعدة



المبادرات

23 المشاركة في مشروع التحول من الأساس
النقدي إلى أساس الاستحقاق

22 إعداد استراتيجية
توطين المهنة

21 امتثال جميع الجهات باستخدام منصة
قوائم للاطلاع على القوائم المالية

26 تفعيل تطوير الأعمال لخلق منتجات
وخدمات ذات قيمة مضافة

25 إعادة هيكلة اختبارات
الزمالة المهنية

24 قيادة المملكة إقليمياً
للهيئات المماثلة

29 توحيد الجهود
الرقابية

28 التعاون مع برنامج
مكافحة التستر المهني

27 إعداد استراتيجية الموازنة بين متطلبات
السوق ومخرجات التعليم

31 المركز الموحد للاتصال
والدعم والمساندة

30 تمكين الهيئة ورفع
مستوى التمثيل

مسار الأثر الاستراتيجي: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي



مؤشر قياس الأداء

- % اعتماد المعايير الدولية في المملكة
- % نسبة الردود على الاستفسارات المهنية و المدة المستغرقة للرد عليها
- # المشاركات في المحافل الدولية



المبادرات الاستراتيجية

1. المشاركة في مشروع التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.
2. قيادة المملكة إقليمياً للهئات المماثلة.
3. مسارات الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب العلاقة.
4. المركز الموحد للاتصال والدعم والمساندة.



الهدف الاستراتيجي

تعزيز معايير المحاسبة والمراجعة لتمكين الاقتصاد السعودي

1

مسار أصحاب المصلحة: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي



مؤشر قياس الأداء

- % نسبة الزيادة التوطين في المهنة
- % نسبة زيادة عدد المرخصين
- % رضا المستفيدين
- # عدد الخطط الأكاديمية التي تم مواءمة مناهجها



المبادرات الاستراتيجية

1. رفع جودة منظومة التدريب (تأهيل إلكتروني ومكاني)
2. إعداد استراتيجية المواءمة بين متطلبات السوق ومخرجات التعليم
3. برنامج الشهادات المهنية
4. إعادة هيكلة اختبارات الزمالة المهنية
5. تدشين التوظيف الإلكتروني للمساهمة في توظيف المهنة
6. استراتيجية توظيف المهنة



الهدف الاستراتيجي

زيادة أعداد المهنيين لتوطين المهنة وتمكين القطاعات الاقتصادية من الحصول على خدمات المحاسبة والمراجعة الملائمة

2



مؤشر قياس الأداء

- % التزام الجهات الرقابية والتمويلية باستخدام منصة قوائم
- # مكاتب المحاسبة المؤهلة
- # المكاتب المفحوصة



المبادرات الاستراتيجية

1. إعادة هيكلة الفحص المهني
2. توحيد الجهود الرقابية
3. دعم رواد الأعمال بالشراكة مع منشآت
4. شهادات الفحص والامتثال
5. التعاون مع برنامج مكافحة التستر المهني



الهدف الاستراتيجي

رفع جودة خدمات المحاسبة والمراجعة والمهنيين ذات العلاقة لتفعيل الشفافية وزيادة الثقة في القوائم المالية

3



مؤشر قياس الأداء

- # إيداعات القوائم المالية غير المدققة
- # الخدمات المقدمة ضمن السوق الإلكتروني
- % رضا رواد الأعمال عن السوق الإلكتروني



المبادرات الاستراتيجية

1. برنامج دعم المحاسبين الجدد «ماسكي الدفاتر»
2. رفع مستوى الامتثال والالتزام في متطلبات القوائم المالية
3. سوق إلكتروني يجمع الخدمات المحاسبية والقطاع الخاص
4. رفع مستوى الأبحاث والدراسات والمعلومات
5. برنامج شريك النمو للمكاتب الواعدة
6. امتثال جميع الجهات باستخدام منصة قوائم للاطلاع على القوائم المالية



الهدف الاستراتيجي

المساهمة في تطوير بيئة المعلومات المالية وإثراء بيانات ذكاء الأعمال

4

مسار الجوانب المالية: الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي

مؤشر قياس الأداء	المبادرات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي	5
<ul style="list-style-type: none"> • % مساهمة الإيرادات الحديثة في إجمالي الإيرادات • % إنجاز مشروع الأكاديمية • % مبيعات حقائب التدريب الإلكترونية 	<ol style="list-style-type: none"> 1. تشجيع المسؤولية الاجتماعية 2. تفعيل تطوير الأعمال لخلق منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة 3. إعادة صياغة تعديل النظام واللوائح والأنظمة ذات العلاقة لتكون مهنة جاذبة 4. تأسيس اللجان المجتمعية المهنية 	ابتكار خدمات ذات قيمة مضافة لتلبية احتياجات المستفيدين	
مؤشر قياس الأداء	المبادرات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي	6
<ul style="list-style-type: none"> • % انحراف الموازنة • % إجمالي المصاريف إلى إجمالي الدخل 	تمكين الهيئة ورفع مستوى التمثيل	تحقيق الاستدامة المالية	

مسار تنمية القدرات الداخلية : الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قياس الأداء المؤسسي

مؤشر قياس الأداء	المبادرات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي	7
<ul style="list-style-type: none"> • % الإفصاح والشفافية • % جاهزية البنية التحتية للحكومة 	<ol style="list-style-type: none"> 1. ضبط حوكمة مجلس الإدارة واللجان المنبثقة 2. تشكيل المجلس الاستشاري 3. إعادة صياغة الاستراتيجية ونموذج العمل والهيكل الإداري 	تطوير البنية التحتية لإدارات الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والالتزام	
مؤشر قياس الأداء	المبادرات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي	8
<ul style="list-style-type: none"> • % أتمتة العمليات الإجرائية للهيئة • % اكتمال السياسات والإجراءات الداخلية • % اللوائح المطورة 	استثمار قواعد البيانات والمعلومات	رفع كفاءة وفعالية العمليات الإجرائية الداخلية وتحويلها إلى بيئة رقمية	
مؤشر قياس الأداء	المبادرات الاستراتيجية	الهدف الاستراتيجي	9
<ul style="list-style-type: none"> • % الاندماج الوظيفي • % التسرب الوظيفي • % الأفكار الإبداعية المعتمدة • % الكفاءات القيادية المطورة • % التطبيقات الجديدة الناجحة • % تغطية خطط التطوير الوظيفي 	تحول راس المال البشري	توفير بيئة جاذبة للكوادر الوطنية المتميزة ومحفزة على الإبداع والابتكار	



إرشادات توضيحية:

لآثار انتشار فيروس كورونا
(كوفيد-19) على إعداد القوائم
المالية ومراجعتها

**أهم المعايير الدولية التي يجب
مراعاتها عند إعداد القوائم المالية
ومراجعتها في ظل ظروف كورونا**







وبحكم أن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة مبنية على المبادئ، فإنه يمكن تطبيقها في ظروف متعددة، وبما يلزم معه قيام إدارة المنشأة بعدد من الاجتهادات في ظل المبادئ التي تعرضها المعايير وفقاً لظروف المنشأة.

وتعرض الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عدداً من الموضوعات التي قد تكون ذات أهمية خاصة في هذه الظروف، سواء لمعدي القوائم المالية، أو لمراجعيها. ولا يقصد منها أن تكون شاملة لكل ما ينبغي

تمتد آثار الأزمات والكوارث مثل الأزمة الحالية، التي يسببها انتشار فيروس كورونا «كوفيد-19»، إلى عدد من مناشط الحياة الاقتصادية، ويكون لها تأثير على إعداد القوائم المالية، وعلى مراجعة تلك القوائم المالية وفقاً للمعايير المعتمدة، وبخاصة أن مثل تلك الأزمة تعد مصدراً لعدم التأكد حيال مستقبل المنشآت.

”
«كوفيد-19» سبب
من أسباب عدم
التأكد المستقبلي.

”
معايير التقرير المالي
مصممة للاستجابة
للمتغيرات من خلال
بنائها على المبادئ.

”
لم تصدر أي من
جهات إصدار المعايير
الدولية في المحاسبة
والمراجعة أي
إعفاءات أو تعديلات
في المعايير بسبب
«كوفيد-19».



العالمية ذات الاهتمام المتخصص بالمحاسبة والمراجعة، وتؤكد الهيئة أنه حتى تاريخه لم يصدر أي إعفاء أو تعديل في متطلبات المعايير. وكل ما صدر حتى تاريخه يُذكر بمتطلبات المعايير، ويؤكد على وجوب الالتزام بها، والتي تشمل على عدد من المتطلبات في حالات عدم التأكد وفقاً لظروف كل منشأة وجاء ذلك في نفس سياق التذكير بأهم الموضوعات، ولا تعد في ذاتها استشارة مهنية، ولا تتحمل الهيئة أي مسؤولية عن قيام أو الامتناع عن قيام المحاسبين بأي إجراء يتعلق بإعداد القوائم المالية أو مراجعتها.

الاهتمام به في هذه الفترة. وفيما عدا بعض المواضيع الخاصة بتطبيق النسخة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي، فإن ما ورد من تنبيهات ينطبق على إعداد القوائم المالية ومراجعتها، سواء كانت المنشأة تطبق النسخة الكاملة للمعايير الدولية، أو المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتود الهيئة التنويه إلى أنها تتابع وبشكل آني ما يصدر عن المجالس الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المراجعة الدولية) التي تعتمد الهيئة المعايير الصادرة عنها. كما تتابع أيضاً ما يصدر عن عدد من الجهات



FINANCIAL
STATEMENTS

مصادر عدم التأكد
والإفصاح عنها في

القوائم المالية

وبشكل محدد، ينص معيار المحاسبة الدولي رقم «8» «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» على أنه نتيجة لحالات عدم التأكد الملازمة لأنشطة الأعمال، فإن العديد من بنود القوائم المالية لا يمكن قياسها بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على اجتهادات تستند إلى أحدث المعلومات المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها.

لا شك أن انتشار فيروس كورونا له آثار مستقبلية على قطاعات الأعمال قد يصعب التنبؤ بها، ومع ذلك فإن معايير التقرير المالي قد وضعت مبادئ عامة للتعامل مع حالات عدم التأكد.



”
يجب الإفصاح عن
الافتراضات التي
تضعها المنشأة
عن المستقبل.

”
يجب على كل منشأة
وعلى كل مراجع
النظر في الظروف
الخاصة لكل منشأة.

«كوفيد-19»، فإن تحديد المبالغ الدفترية لبعض الأصول والالتزامات يتطلب تقديراً لآثار الأحداث المستقبلية غير المؤكدة على تلك الأصول والالتزامات في نهاية فترة التقرير، والتي قد يسببها هذا الوباء. ويجب على المنشأة أن تبذل الاجتهاد اللازم في تقديرها لآثار الوباء وما تضعه من افتراضات تتعلق بتعديل التدفقات النقدية أو معدلات الخصم تبعاً للمخاطر، والتغيرات المستقبلية في الرواتب، والتغيرات المستقبلية في الأسعار التي تؤثر على التكاليف الأخرى.

ونظراً للتأثير الكبير لحالات عدم التأكد المصاحبة للتقديرات، ولحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات مفيدة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية فإن معيار المحاسبة الدولي رقم «1» «عرض القوائم المالية» يوجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات عن الافتراضات التي تضعها عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الرئيسة الأخرى في نهاية فترة التقرير، والتي لها مخاطر مهمة قد ينتج عنها تعديل ذو أهمية نسبية في المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية. وفي الحالة الراهنة لانتشار فيروس



«كوفيد-19» يعد أحد مصادر عدم التأكد بشأن المستقبل ومن ثم يلزم وضع إفصاحات بشأن تأثيراته المتوقعة.

يمكن اعتبار «كوفيد-19» مصدراً من مصادر عدم التأكد التي تتطلب أكثر اجتهادات الإدارة صعوبة أو أكثرها خضوعاً للتقدير الشخصي.

تفصح المنشأة عن الصورة المتوقعة لاتضح حالة عدم التأكد ومدى النواتج المحتملة بدرجة معقولة خلال السنة المالية التالية فيما يتعلق بالمبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة.

ويؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم «1» أن الإفصاح عن الافتراضات ومصادر عدم تأكد التقدير الأخرى، المشار إليها أعلاه تتعلق بشكل خاص بالتقديرات التي تتطلب أكثر اجتهادات الإدارة صعوبة، أو أكثرها خضوعاً للتقدير الشخصي، أو أكثرها تعقيداً كما هو الحال في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، والذي قد يصعب التنبؤ بنهايته ومدى شدة آثاره. ويؤكد المعيار على أنه كلما زاد عدد المتغيرات والافتراضات المؤثرة على الصورة المحتملة لاتضح حالات عدم التأكد في المستقبل، زاد خضوع تلك الاجتهادات للتقدير الشخصي وأصبحت أكثر تعقيداً، ومن ثم، زادت عادةً إمكانية أن ينجم عن ذلك تعديل ذو أهمية نسبية على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات.

أنواع الإفصاحات

- تتنوع طبيعة ومدى المعلومات التي يتم توفيرها وفقاً لطبيعة الافتراض والظروف الأخرى. ومن أمثلة أنواع الإفصاحات التي تقدمها المنشأة ما يلي:
- (أ) طبيعة الافتراض أو مصادر عدم تأكد التقدير الأخرى.
 - (ب) حساسية المبالغ الدفترية للطرق والافتراضات والتقديرات التي يستند إليها احتسابها، بما في ذلك أسباب الحساسية.
 - (ج) الصورة المتوقعة لاتضح حالة عدم التأكد ومدى النواتج المحتملة بدرجة معقولة خلال السنة المالية التالية فيما يتعلق بالمبالغ الدفترية للأصول والالتزامات المتأثرة.
 - (د) شرح للتغييرات التي تم إدخالها على الافتراضات السابقة بشأن تلك الأصول والالتزامات، إذا ظلت حالة عدم التأكد على حالها دون أن تتضح.





ولتحقيق ذلك فإن معيار المحاسبة الدولي رقم «1» يطلب من المنشأة أن تعرض الإفصاحات عن حالات عدم التأكد (مثل تلك التي تسببها ظروف فيروس «كوفيد-19»، بطريقة تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم الاجتهادات التي تمارسها الإدارة عن المستقبل، وعن مصادر عدم تأكد التقدير الأخرى.

وعليه فإن الهيئة توصي معدي القوائم المالية ومراجعيها ببذل العناية المهنية اللازمة بشأن التعامل مع حالة عدم التأكد التي تثيرها ظروف فيروس «كوفيد-19»، وتقديم الإفصاحات اللازمة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة مبنية على معلومات ذات جودة عالية.

الآثار المحتملة

النتائج التي تختلف عن الافتراضات الحالية خلال السنة المالية التالية تعديلاً ذا أهمية نسبية على المبلغ الدفترى للأصل أو الالتزام المتأثر. وفي جميع الحالات، تفصح المنشأة عن طبيعة الأصل أو الالتزام المحدد (أو فئة الأصول أو الالتزامات) المتأثر بالافتراض، ومبلغه الدفترى.

وحتى لو تعذر من الناحية العملية الإفصاح عن مدى الآثار المحتملة لافتراض أو مصدر آخر لعدم تأكد التقدير في نهاية فترة التقرير، وهو شيء متوقع في مثل ظروف فيروس «كوفيد-19» الذي يؤدي إلى تغييرات متسارعة فإنه يجب على المنشأة أن تفصح عن أنه من المحتمل بدرجة معقولة، على أساس المعرفة القائمة، أن تتطلب





«كوفيد-19» قلّص من نطاق الأعمال وأثر على السيولة.

مدى مناسبة فرضية الاستمرارية

لعل من أهم الإجراءات الاحترازية المتخذة، للحد من انتشار فيروس «كوفيد-19»، هو الحد من التفاعل الجسدي بين الناس من خلال الاجتماعات، والاختلاط في أماكن العمل والتسوق، واللقاءات الاجتماعية، ومنع السفر أو التنقل. ومثل هذه الإجراءات على أهميتها قد أُلقت بظلالها على الأعمال التجارية، سواء من حيث الحد من نطاقها، أو من حيث تقلص الطلب على المنتجات، مما قد يثير شكاً حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

آخر سوى القيام بذلك، وعندما تكون الإدارة على علم، عند إجرائها للتقييم، بحالات عدم تأكد جوهري، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فيجب على المنشأة أن تفصح عن حالات عدم التأكد تلك. وعندما لا تعد المنشأة القوائم المالية على أساس الاستمرارية، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة، جنباً إلى جنب مع الأساس الذي أعدت عليه القوائم المالية، وسبب أن المنشأة لا تُعد منشأة مستمرة. كما يطلب نفس المعيار من الإدارة عند تقييمها لما إذا كان افتراض الاستمرارية يُعد مناسباً، أن تأخذ في الحسبان جميع المعلومات المتاحة عن المستقبل الذي يمتد على الأقل إلى اثني عشر شهراً من نهاية فترة التقرير، دون أن يقتصر على تلك المدة.

وتعتمد درجة النظر في تلك المعلومات ومراجعتها على الحقائق القائمة في كل حالة. فعندما يكون لدى المنشأة تاريخ من العمليات المرهبة، وسهولة في الوصول إلى الموارد المالية، فقد تتوصل المنشأة إلى استنتاج أن المحاسبة وفقاً لأساس الاستمرارية

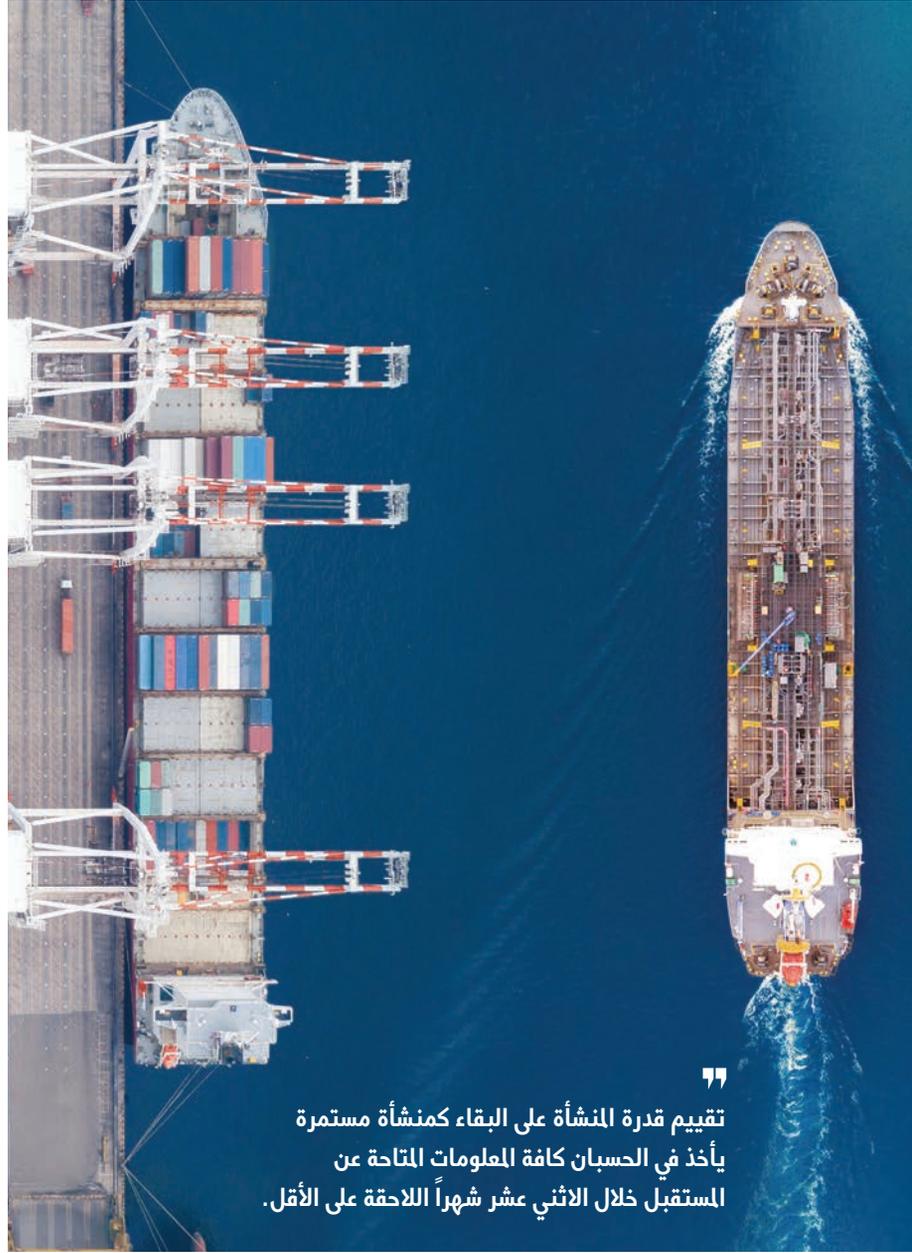
وفي المقابل قدمت الدولة عدداً من التسهيلات والدعم للأعمال التجارية لمساعدتها على تجاوز هذه الجائحة الصحية بأقل قدر من الضرر. وفي مثل هذه الظروف يثور التساؤل حول كيفية التعامل مع فرضية استمرارية المنشأة والآثار المحتملة لهذا الوفاء على التقارير المالية.

وتود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التأكيد على أن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية مبنية على المبادئ، والتي تطلب من الإدارة القيام بقدر من الاجتهاد لتطبيق متطلبات المعايير، ومنها ما يتعلق باستمرارية المنشأة.

وفي هذا السياق، ينص المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 على أنه يجب على الإدارة عند إعداد القوائم المالية أن تجري تقييماً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويجب على المنشأة أن تعد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية المنشأة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي بديل واقعي

”
**يجب اعتبار ما يتعلق
 بالتأثيرات السلبية
 للفيروس على سير الأعمال
 أو القدرة على سداد الديون،
 وما يتعلق بالتأثيرات
 الإيجابية لحزمة التسهيلات
 والدعم التي قدمتها الدولة
 للأعمال التجارية المتأثرة
 بانتشار الفيروس.**

”
**على المنشأة تقييم مدى
 مناسبة إعداد القوائم
 المالية على أساس
 الاستمرارية في الفترة
 اللاحقة لتاريخ نهاية
 السنة المالية وقبل نشرها
 لقوائمها المالية.**



”
**تقييم قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة
 يأخذ في الحسبان كافة المعلومات المتاحة عن
 المستقبل خلال الاثني عشر شهراً اللاحقة على الأقل.**

الدولي للمحاسبة رقم 10 «الأحداث بعد فترة التقرير» بشأن إعداد القوائم المالية في ظل ظهور مؤشرات تمنع المنشأة من افتراض استمرارية الأعمال بعد تاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشر القوائم المالية، حيث ينص ذلك المعيار على أن تدهور النتائج التشغيلية والمركز المالي بعد فترة التقرير قد يشير إلى وجود حاجة إلى النظر فيما إذا كان افتراض الاستمرارية لا يزال مناسباً. وإذا لم يُعدّ افتراض الاستمرارية مناسباً، فإن أثر ذلك سيكون منتشرًا لدرجة أن هذا المعيار يتطلب إجراء تغيير جذري في أساس المحاسبة، وليس مجرد تعديل للمبالغ المثبتة بموجب أساس المحاسبة الأصلي. وكما سبقت الإشارة إليه من حيث كون المعايير الدولية للتقرير المالي المتعمدة في المملكة مبنية على المبادئ، فإنه يجب على كل منشأة أن تقيم الآثار بحسب ظروفها الخاصة، ولا يمكن وضع تقييم عام لكل المنشآت نظراً لاختلاف هيكل التمويل وطبيعة الأعمال، وتفاوت التأثير السلبى للفيروس، أو التأثير الإيجابي للدعم الحكومي المقدم للمنشآت المتأثرة.

تعدّ مناسبة دون إجراء تحليل تفصيلي. وفي حالات أخرى، قد يلزم الإدارة أن تأخذ في الحسبان مجموعة واسعة من العوامل المتعلقة بالربحية الحالية والمتوقعة، والجدول الزمني لسداد الديون، والمصادر الممكنة للتمويل البديل قبل أن تتمكن من التوصل إلى قناعة بأن أساس الاستمرارية يُعدّ مناسباً. وفي مثل حالة التأثيرات المحتملة لظروف فيروس «كوفيد-19»، فإن على الإدارة أن تأخذ المعلومات المستقبلية للاثني عشر شهراً التالية لفترة التقرير على الأقل، سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال، أو القدرة على سداد الديون، أو ما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات والدعم التي قدمتها الدولة للأعمال التجارية المتأثرة بانتشار الفيروس.

ومما ينبغي التأكيد عليه أيضاً، أن على المنشأة تقييم مدى مناسبة إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية في ضوء الأحداث التي تقع في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية، حيث يجب تطبيق متطلبات المعيار



الأحداث بعد فترة التقرير



يُعرّف كل من المعيار الدولي للمحاسبة رقم 10 «الأحداث بعد فترة التقرير»، والقسم رقم 32 من المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأحداث بعد نهاية فترة التقرير بأنها تلك الأحداث، المواتية وغير المواتية، التي تحدث بين نهاية فترة التقرير والتاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية للإصدار. ويوجد نوعان من الأحداث:

أنواع الأحداث:

- (أ) تلك التي توفر دليلاً على ظروف كانت موجودة في نهاية فترة التقرير (أحداث بعد نهاية فترة التقرير تتطلب تعديلات).
 - (ب) تلك التي تشير إلى ظروف نشأت بعد نهاية فترة التقرير (أحداث بعد نهاية فترة التقرير لا تتطلب تعديلات).
- وتؤكد المعايير أن الأحداث بعد نهاية فترة التقرير تشمل جميع الأحداث

الواقعة حتى التاريخ الذي تُعتمد فيه القوائم المالية للإصدار، حتى ولو وقعت تلك الأحداث بعد الإعلان العام عن الربح أو الخسارة، أو عن المعلومات المالية الأخرى المختارة. وعليه، فإن على كل منشأة بالنظر إلى تاريخ قوائمها المالية أن تنظر في التأثيرات المصاحبة لانتشار فيروس «كوفيد-19»، وما إذا كانت توفر دليلاً على ظروف كانت موجودة في نهاية فترة التقرير.

”
من غير المتوقع أن
فيروس «كوفيد-19»
يوفر دليلاً على ظروف
كانت موجودة بتاريخ
2019/12/31 في المملكة.

”
الإفصاح مهم عن آثار
فيروس «كوفيد-19»
التي ظهرت بعد تاريخ
القوائم المالية وقبل
اعتمادها للنشر.

”
الإفصاح ضروري
حتى مع عدم القدرة
على تقدير الأثر المالي
لفيروس «كوفيد-19».



المُثبتة في قوائمها المالية لتعكس أحداثاً بعد نهاية فترة التقرير لا تتطلب تعديلات. ومما يحسن التذكير به أنه من المهم أن توفر المنشأة إفصاحات كافية عن الآثار المحتملة لفيروس «كوفيد-19» إذا كانت ذات أهمية نسبية، بحيث تساعد القوائم المالية المستفيدين على اتخاذ قرارات مدروسة وفقاً للمعلومات المتاحة. ويطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الحدث وعن تقدير لآثره المالي، أو بيان أن مثل هذا التقدير لا يمكن إجراؤه.

ومن غير المحتمل أن يكون لانتشار هذا الفيروس آثار تتطلب تعديلاً على القوائم المالية المعدة عن العام المالي المنتهي في 2019/12/31، نظراً لأنه في ذلك التاريخ لم يكن هناك أثر على اقتصاد المملكة بشكل عام، وعلى أعمال المنشآت بشكل خاص. ولذا فإن التركيز سيكون على تأثير ذلك الفيروس على الظروف التي نشأت بعد نهاية فترة التقرير. ومثل هذه الأحداث لن تؤدي إلى تعديل في المبالغ



المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة عملاً بالمعيار الدولي للتقرير المالي 9 «الأدوات المالية»

أوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية الاعتبارات التي يجب النظر فيها عند المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 «الأدوات المالية» في ظل ظروف عدم التأكد الناشئة بسبب انتشار فيروس كوفيد-19.

وأشار المجلس في نشرته إلى أنه على الرغم من أن المعيار الدولي للتقرير المالي 9 يتطلب أن يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر عندما تحدث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية على الأداة المالية، إلا أنه لم يضع خطوطاً دقيقة، أو منهجاً آلياً، لتحديد متى يلزم إثبات الخسائر على مدى العمر. ولا ينص المعيار أيضاً على الأساس الذي ينبغي على المنشآت أن تحدد بناءً عليه التصورات المستقبلية التي ستظهر فيها عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة. ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 ممارسة الاجتهاد، ويتطلب من المنشآت وبيئتها أن تعدّل منهجها، لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة في ظل الظروف المختلفة. ولربما لم تعد بعض الافتراضات والعلاقات، التي استندت إليها طريقة تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، قائمة في ظل البيئة الراهنة. ولا ينبغي أن تستمر المنشآت، بشكل آلي، في تطبيق منهجيتها الحالية فيما يخص الخسائر الائتمانية المتوقعة. فعلى سبيل المثال، في حالة السماح لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية بتأجيل السداد، لا ينبغي أن يؤدي ذلك تلقائياً إلى

اعتبار أن جميع تلك الأدوات قد حدثت فيها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية. ولتقييم حدوث زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 أن تقوم المنشآت بتقييم التغيرات في مخاطر حدوث تعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. ويلزم أن يستند كل من تقييم الزيادة الكبيرة في المخاطر الائتمانية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة للمنشأة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما.

ويتعين على المنشآت أن تضع تقديراتها بناءً على أفضل معلومات متاحة عن الأحداث السابقة والأوضاع الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة. وعند



في حالة السماح لجميع المقترضين في فئات معينة من الأدوات المالية بتأجيل السداد، لا ينبغي أن يؤدي ذلك تلقائياً إلى اعتبار أن جميع تلك الأدوات قد حدثت فيها زيادة كبيرة في المخاطر الائتمانية.

على المنشآت أن تضع تقديراتها بناءً على أفضل معلومات متاحة عن الأحداث السابقة والأوضاع الحالية والظروف الاقتصادية المتوقعة أخذاً في الحسبان كلاً من آثار فيروس «كوفيد-19» والتدابير الداعمة المهمة التي تتخذها الحكومة.

IFRS

INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS

إذا استندت تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى معلومات معقولة ومؤيدة ولم يتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي 9 على نحو آلي، فسيكون من الممكن تقديم معلومات مفيدة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة. وفي ظل البيئة الحالية المليئة بالتوترات، يستطيع المعيار الدولي للتقرير المالي 9 والإفصاحات المرتبطة به أن يقدم لمستخدمي القوائم المالية الشفافية التي تشتد الحاجة إليها في مثل هذه الظروف. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد أصدرت مجموعة من الإرشادات التطبيقية لتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، وينصح المجلس الدولي للمنشآت بمراعاة مثل تلك الإرشادات التي تؤدي إلى تطبيق متسق لمتطلبات المعيار.

تقييم الظروف المتوقعة، ينبغي النظر في كل من آثار فيروس «كوفيد-19» والتدابير الداعمة المهمة التي تتخذها الحكومة. ومن المرجح أن يكون من الصعب في الوقت الحالي دمج الآثار الخاصة بفيروس «كوفيد-19» والتدابير الحكومية الداعمة على أساس معقول ومؤيد. ولكن التغييرات في الظروف الاقتصادية ينبغي إظهار أثرها في التصورات التي تطبقها المنشآت للاقتصاد الكلي، وفي ترجيحات هذه التصورات. وإذا لم يكن من الممكن إظهار آثار فيروس «كوفيد-19» في النماذج، فسيلزم عندئذ النظر في إدخال تعديلات أو تعديلات مركبة بعد تطبيق النموذج. وتشهد البيئة تغييرات متسارعة وبنبغي الاستمرار في متابعة أحدث الحقائق والظروف كلما توفرت معلومات جديدة. وعلى الرغم من صعوبة الظروف الراهنة وتسببها في ارتفاع مستويات عدم التأكد، فإنه



قياس الهبوط في

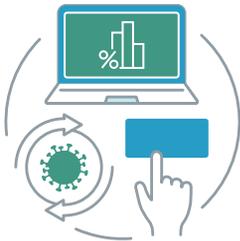
الأصول طويلة الأجل

36

من الآثار المباشرة لانتشار فيروس «كوفيد-19» والإجراءات الاحترازية المصاحبة له تقلص النشاط الاقتصادي لكثير من المنشآت. وقد تؤدي إلى توقف كامل لبعض الأنشطة بشكل مؤقت.

ويعرض المعيار عدداً من المؤشرات الداخلية والخارجية التي يجب أخذها كحد أدنى عند النظر فيما إذا كانت الأصول طويلة الأجل قد هبطت قيمتها، ومن بينها حدوث تغيرات كبيرة خلال الفترة، أو توقع حدوثها في المستقبل القريب، في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو النظامية التي تعمل فيها المنشأة أو في السوق التي يكون الأصل موجهاً لها، ووجود تأثير سلبي لهذه التغيرات على

ومثل هذه الآثار ينبغي النظر في مدى اعتبارها من ضمن المؤشرات على الهبوط في قيمة الأصول طويلة الأجل. وينظم معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الهبوط في قيمة الأصول" والقسم المماثل له في المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة كيفية قياس الهبوط في قيمة الأصول والإفصاح عنه بما في ذلك عكس الهبوط في فترات لاحقة إذا ظهرت مؤشرات على ذلك.



المنشأة، وزيادة المبلغ الدفترى لصافي أصول المنشأة عن رسملتها السوقية. ونظراً لحجم المتطلبات في ذلك المعيار وأهميتها بمجموعها، فإنه من غير العملي محاولة تلخيص أي من متطلبات هذا المعيار هنا، ولذا فإن الهيئة تدعو المنشآت إلى قراءة فاحصة لذلك المعيار أخذاً في الاعتبار تقديراتها لمدى الامتداد الزمني لآثار فيروس «كوفيد-19»، ومن ثم تأثيره على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من استخدام الأصول.



المخصص هو التزام غير مؤكد من حيث توقيته أو مبلغه. والالتزام بطبيعته هو واجب قائم على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة.



والواجب القائم على المنشأة قد يكون واجباً نظامياً ناشئاً على سبيل المثال عن عقد أو نظام معين، أو واجباً ضمناً ناشئاً عن تصرفات المنشأة عندما توجي لأطراف أخرى، من واقع ممارسة سابقة ذات نمط ثابت، أو من واقع سياسات معلنة أو تصريح حالي محدد بشكل كاف، بأنها سوف تقبل مسؤوليات معينة؛ ونتيجة لذلك، تكون المنشأة قد أوجدت توقعاً وجيهاً لدى تلك الأطراف الأخرى بأنها سوف تفي بتلك المسؤوليات.

وفي ظل ظروف فيروس «كوفيد-19» قد لا يكون من الواضح وجود واجب قائم في تاريخ القوائم المالية (على سبيل المثال الغرامات المترتبة على تأخير تنفيذ أعمال معينة بسبب ظروف الفيروس). ويوضح معيار المحاسبة الدولي رقم 37 أنه في هذه الحالات، يُعد أن هناك حدثاً سابقاً ينشأ عنه واجب قائم إذا كان وجود واجب قائم في نهاية فترة التقرير أمراً يترجح حدوثه أكثر من عدمه، مع الأخذ في الحسبان جميع الأدلة المتاحة. ويطلب المعيار من المنشأة أن تقرر ما إذا كان يوجد واجب قائم في نهاية فترة التقرير عن طريق أخذها لجميع الأدلة المتاحة في الحسبان، بما في ذلك على سبيل المثال رأي الخبراء.

وتشمل الأدلة التي تؤخذ في الحسبان أي دليل إضافي توفره الأحداث بعد فترة التقرير. وعلى أساس مثل هذه الأدلة فإن المنشأة إما أن تثبت مخصصاً (إذا تم استيفاء ضوابط الإثبات) عندما يكون وجود واجب قائم في نهاية فترة التقرير أمراً يترجح حدوثه أكثر من عدمه؛ أو أن تفصح عن التزام محتمل عندما يكون من

المخصصات والعقود غير المجدية

يُعرّف معيار المحاسبة الدولي رقم 37 «المخصصات والالتزامات المحتملة والأمور المحتملة» المخصص على أنه التزام غير مؤكد من حيث توقيته أو مبلغه. والالتزام بطبيعته هو واجب قائم على المنشأة ناشئاً عن أحداث سابقة، ويتوقع أن ينتج عن تسويته تدفق خارج من المنشأة لموارد تنطوي على منافع اقتصادية.

أصل منفصل



ينبغي للمنشآت التنبيه لمتطلب المعيار المتعلق بالتعويض الذي تحصل عليه عن بعض المخصصات، حيث ينص المعيار على أنه عندما يكون بعض أو كل النفقات المطلوبة لتسوية المخصص من المتوقع تعويضها من طرف آخر، فلا يجوز إثبات التعويض إلا عندما يكون في حكم المؤكد أنه سيتم استلام التعويض إذا قامت المنشأة بتسوية الواجب. ويجب معالجة التعويض على أنه أصل منفصل. ولا يجوز أن يتجاوز المبلغ الذي يتم إثباته للتعويض مبلغ المخصص.



”
الواجب القائم على المنشأة قد يكون واجباً نظامياً، أو واجباً ضمناً ناشئاً عن تصرفات المنشأة عندما توجي لأطراف أخرى بأنها سوف تقبل مسؤوليات معينة.

”
يجب على المنشأة أن تقرر ما إذا كان يوجد واجب قائم في نهاية فترة التقرير عن طريق أخذها لجميع الأدلة المتاحة في الحسبان، بما في ذلك رأي الخبراء.

”
تشمل الأدلة التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد وجود مخصص أي دليل إضافي توفره الأحداث بعد فترة التقرير.

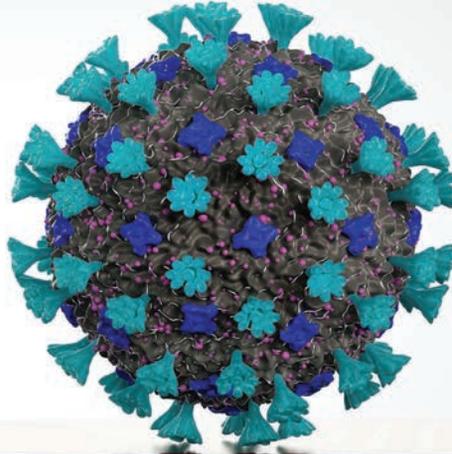
”
قد تتسبب ظروف فيروس «كوفيد-19» في توقع خسائر تشغيلية مستقبلية. وهذه الخسائر لا يجوز إثبات مخصص لها.

”
قد تسبب ظروف فيروس «كوفيد-19» في جعل بعض العقود المستقبلية غير مجدية مما يلزم معه تكوين مخصص بقدر الخسارة الناتجة عنها.

المرجح عدم وجود واجب قائم في نهاية فترة التقرير، وذلك ما لم تكن إمكانية حدوث تدفق خارج لموارد تنطوي على منافع اقتصادية إمكانية بعيدة. ومع التوقعات بأن ظروف فيروس «كوفيد-19» سيكون لها آثار سلبية مستقبلية، فإنه ينبغي ألا تخطط المنشأة بين المخصصات (وفقاً لتعريف المعيار) وبين التكاليف المستقبلية المتعلقة بالتشغيل المستقبلي الذي قد يتسبب فيه استمرار ظروف الفيروس، حيث يؤكد المعيار أن القوائم المالية تتعامل مع المركز المالي للمنشأة في نهاية فترة تقريرها وليس مع مركزها المحتمل في المستقبل. ولذلك، لا يتم إثبات مخصص للتكاليف التي سيكون من اللازم تكبدها للتشغيل في المستقبل. والالتزامات الوحيدة التي يتم إثباتها في قائمة المركز المالي للمنشأة هي تلك التي تكون موجودة في نهاية فترة التقرير. ومع ذلك فإنه يجب أن تنعكس الأحداث المستقبلية، التي يمكن أن تؤثر على المبلغ المطلوب لتسوية الواجب، في المبلغ المخصص عندما تكون هناك أدلة موضوعية كافية على وقوعها. ويؤكد المعيار في هذا الصدد أن الخسائر التشغيلية المستقبلية لا تستوفي تعريف الالتزام ولا الضوابط العامة الموضوعة لإثبات المخصصات ومن ثم لا يجوز إثبات مخصص لها. ويمكن من جانب آخر اعتبار توقع حدوث خسائر تشغيلية مستقبلية مؤشراً على احتمال هبوط قيمة أصول تشغيلية معينة. وتختبر المنشأة هذه الأصول لتحديد الهبوط في قيمتها بموجب المعيار الدولي للمحاسبة 36 «الهبوط في قيمة الأصول».

ظروف الفيروس

ومن الأمور الجديرة بمزيد من الاهتمام في ظل الظروف الحالية، النظر في عقود الشركة التي لم تنفذ بعد، وذلك للنظر فيما كان أي منها لم يعد مجدياً مع استمرار ظروف الفيروس إلى وقت تنفيذ تلك العقود، ومن ثم يلزم إثبات مخصص له. ويعرّف معيار المحاسبة الدولي رقم 37 العقد غير المجدي بأنه عقد تكون فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها للوفاء بالواجبات بموجب العقد أكبر من المنافع الاقتصادية المتوقع أن يتم الحصول عليها بموجب العقد. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للخروج من العقد، والتي هي تكلفة الوفاء به أو أي تعويض أو غرامات تنشأ عن الإخفاق في الوفاء به، أيهما أقل.



من المتوقع في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، ومع توقف بعض الأعمال لفترة من الزمن، وتقلص حجم الإنتاج أو تقادم بعض السلع أو تلفها، أن يكون له أثر على قياس المخزون المنتج خلال الفترة، أو على المخزون في آخر الفترة.

ينص المعيار الدولي للمحاسبة رقم 2 «المخزون» على أن تخصيص نفقات الإنتاج الإضافية الثابتة على تكاليف التحويل يستند إلى الطاقة الإنتاجية العادية لمرافق الإنتاج. والطاقة الإنتاجية العادية هي متوسط الإنتاج المتوقع تحقيقه على مدى عدد من الفترات أو المواسم في ظل الظروف العادية، مع الأخذ في الحسبان الفقد في الطاقة الإنتاجية الناتج عن الصيانة المُجدولة.

قياس المخزون

من المتوقع أن ينخفض مستوى الإنتاج في ظروف فيروس «كوفيد-19»، ويجب على المنشآت التنبه إلى كيفية تخصيص نفقات الإنتاج الإضافية الثابتة.

في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، من المتوقع تخفيض قيم المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق.

يسمح معيار المخزون بعكس خسارة تخفيض قيمة المخزون في فترة لاحقة لو زالت الظروف التي تسببت سابقاً في تخفيض قيمة المخزون إلى ما دون التكلفة.



يجب تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق بحيث لا تزيد قيمته عن المبالغ المتوقعة أن تتحقق من بيعه أو استخدامه. ووفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة رقم 2، فإن تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق ينبغي أن تستند إلى أفضل الأدلة التي يمكن الاعتماد عليها المتاحة في وقت إجراء التقديرات للمبلغ المتوقع أن يحققه المخزون. وتأخذ هذه التقديرات في الحسبان تقلبات السعر أو التكلفة التي تتعلق بشكل مباشر بالأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة وذلك بالقدر الذي تؤكد به تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية الفترة. ويحسن التذكير بأنه لو تحسنت الظروف الاقتصادية وزال الأثر السلبي لهذا الفيروس، فإن مبلغ التخفيض يُعكس (أي أن العكس يقتصر على مبلغ التخفيض الأصلي) بحيث يعادل المبلغ الدفترى الجديد التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق بعد التعديل، أيهما أقل. ويحدث هذا، على سبيل المثال، عند وجود بند من بنود المخزون مسجل بصافي القيمة القابلة للتحقق، بسبب انخفاض سعر بيعه، وهذا البند لا يزال موجوداً في فترة لاحقة وقد ارتفع سعر بيعه.

ومما ينبغي التأكيد عليه في ظروف فيروس «كوفيد-19» والتي قد تؤدي بشكل جوهري إلى انخفاض في الإنتاج دون الطاقة العادية، أن المعيار ينص على عدم جواز زيادة مبلغ النفقات الإضافية الثابتة (التكاليف غير المباشرة) المخصص لكل وحدة إنتاج نتيجة لانخفاض الإنتاج أو عدم استغلال الآلات. وتُثبت النفقات الإضافية غير المخصصة على أنها مصروف في الفترة التي يتم تحملها فيها. وفي فترات الإنتاج المرتفع على نحو غير عادي، ينخفض مبلغ النفقات الإضافية الثابتة المخصص لكل وحدة إنتاج بحيث لا يُقاس المخزون بأعلى من التكلفة.

ومما يجب التنبيه له في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، المؤدية إلى تباطؤ البيع أو توقفه لفترة الاهتمام باحتساب صافي القيمة القابلة للتحقق، وذلك أنه بسبب هذه الظروف قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تلف، أو إذا أصبح متقادماً بشكل كلي أو جزئي، أو إذا انخفض سعر بيعه. وقد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون أيضاً إذا زادت التكاليف المُقدرة للإتمام أو التكاليف المُقدر أن يتم تكبدها لإنفاذ البيع. ومن ثم



التعديلات على عقود الإيجار

قد تؤدي ظروف فيروس «كوفيد-19» إلى تعاون المؤجرين مع المستأجرين من خلال منحهم إعفاءات محددة من التزامات عقود الإيجار أو مزايا أخرى، وقد تكون هناك ضرورة ملحة لتعديلات جوهرية على بعض عقود الإيجار بحسب مدى فداحة الآثار الاقتصادية التي يسببها الفيروس. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وحدثة تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 «عقود الإيجار» فقد بين مجلس معايير المحاسبة الدولية كيفية تطبيق متطلبات المعيار في ظل الظروف الحالية، والتي غالباً ما تنطوي على ممارسة الاجتهاد من قبل الإدارة أحياناً في الحسابان عدداً من العوامل من أهمها ما إذا كانت تلك التغييرات جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار.

وأشار المجلس إلى أنه يمكن أن تنشأ التغييرات بشكل مباشر عن تعديلات في عقد الإيجار نفسه أو بشكل غير مباشر، على سبيل المثال، عن الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمواجهة ظروف فيروس «كوفيد-19». وعند المحاسبة عن التغييرات في دفعات الإيجار، تنظر المنشأة في عقد الإيجار جنباً إلى جنب مع أي أنظمة أو لوائح منطبقة. وبعبارة أخرى، عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، تعالج المنشأة أي تغيير في دفعات الإيجار بنفس الطريقة، بغض النظر عما إذا كان التغيير ناشئاً عن تغيير في العقد نفسه، أو على سبيل المثال، عن تغيير في الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. وتعتمد المحاسبة التي يتطلبها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 عن التغيير في دفعات الإيجار على ما إذا كان ذلك التغيير



”
**ظروف فيروس
«كوفيد-19» قد تؤدي
إلى تعديلات
في عقود الإيجار.**

”
**كيفية تطبيق متطلبات
المعيار في ظل الظروف
الحالية، والتي غالباً ما
تنطوي على ممارسة
الاجتهاد من قبل الإدارة
أخذاً في الحسبان عدداً
من العوامل.**

أكثر من الأصول محل العقد، أو تمديد أو تقليص مدة عقد الإيجار التعاقدية. ولا يعد الإعفاء المؤقت من دفع الأجرة أو تخفيض الأجرة، بمفرده، تغييراً في نطاق عقد الإيجار. وعند تقييم ما إذا كان قد حدث تغيير في عوض عقد الإيجار، تنظر المنشأة في التأثير الكلي لأي تغيير في دفعات الإيجار. فعلى سبيل المثال، في حالة عدم دفع المستأجر لدفعات الإيجار لمدة ثلاثة أشهر، ربما يتم زيادة دفعات الإيجار للفترات التي تلي ذلك بشكل تناسبي، بما يعني أن عوض عقد الإيجار لم يطرأ عليه أي تغيير. وفي حالة عدم حدوث أي تغيير في نطاق عقد الإيجار أو العوض الخاص به، فعندئذ لا يكون هناك أي تعديل قد تم في العقد.

يستوفي تعريف تعديل عقد الإيجار. ووفقاً للمجلس الدولي، فإن من أهم الموضوعات التي يجب مراعاتها ما يلي:

تقييم ما إذا كان التغيير في دفعات الإيجار يُعد تعديلاً في العقد:

يُعرّف المعيار الدولي للتقرير المالي 16 تعديل عقد الإيجار بأنه تغيير في نطاق عقد الإيجار، أو عوض عقد الإيجار، لم يكن جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار. وعند تقييم ما إذا كان قد حدث تغيير في نطاق عقد الإيجار، تنظر المنشأة فيما إذا كان هناك تغيير في حق الاستخدام المنقول إلى المستأجر بموجب العقد. ومن أمثلة التغيير في نطاق عقد الإيجار إضافة أو إنهاء الحق في استخدام واحد أو



وإذا كان هناك تغيير قد حدث في نطاق عقد الإيجار أو العوض الخاص به، تنظر المنشأة بعد ذلك فيما إذا كان ذلك التغيير يشكل جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار. وتطبق المنشأة الفقرة 2 من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 وتنظر في كل من الشروط والأحكام الخاصة بالعقد وفي جميع الحقائق والظروف ذات الصلة. وقد تشمل هذه الحقائق والظروف ذات الصلة عقداً أو تشريعاً أو نظاماً أو لائحة أخرى منطبقة على عقود الإيجار. فعلى سبيل المثال، قد تحتوي عقود الإيجار أو الأنظمة أو اللوائح المنطبقة على بنود تفضي إلى حدوث تغييرات في الدفعات إذا وقعت أحداث معينة أو طرأت ظروف معينة. ويمكن أن تكون الإجراءات الحكومية (مثل، فرض إغلاق المتاجر لفترة زمنية بسبب ظروف فيروس «كوفيد-19» ذات صلة بالتفسير القانوني للبنود، مثل القوة القاهرة، التي كان منصوصاً عليها في العقد الأصلي أو في الأنظمة أو اللوائح المنطبقة. وتُعد التغييرات في دفعات الإيجار التي تنشأ عن البنود المنصوص عليها في العقد الأصلي أو في الأنظمة أو اللوائح المنطبقة، جزءاً من الشروط والأحكام الأصلية لعقد الإيجار، حتى وإن لم يكن أثر تلك البنود (الناشئ عن حدث مثل ظروف «كوفيد-19»، متصوراً في السابق. وفي مثل هذه الحالات، لا يكون هناك أي تعديل قد تم في العقد لأغراض المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16. وإذا كان التغيير في دفعات الإيجار ناتجاً من تعديل في العقد، يطبق المستأجر الفقرات 44-46 من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 ويطبق المؤجر الفقرتين 79 و80 أو الفقرة 87 من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16.

التغييرات في الدفعات التي لا تُعد تعديلات في العقد:
إذا لم يكن التغيير في دفعات الإيجار ناتجاً من تعديل في العقد، فإن ذلك التغيير ستم المحاسبة عنه عادةً على أنه من دفعات الإيجار المتغيرة. وفي هذه الحالة، يطبق المستأجر الفقرة 38 من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 ويقوم عادةً بإثبات أثر الإعفاء الإيجاري ضمن الربح أو الخسارة. وفيما يخص عقد الإيجار التشغيلي، يقوم المؤجر بإثبات أثر الإعفاء الإيجاري عن طريق إثبات دخل منخفض من عقود الإيجار.

يمكن أن تكون الإجراءات الحكومية (مثل، فرض إغلاق المتاجر لفترة زمنية بسبب ظروف فيروس كوفيد-19) ذات صلة بالتفسير القانوني للقوة القاهرة، المنصوص عليها في العقد الأصلي أو اللوائح المنطبقة.



يلزم أن تكون المعلومات المفصّل عنها كافية لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أثر التغييرات في دفعات الإيجار، نتيجة لظروف فيروس «كوفيد-19»، على المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي.

التخلص الجزئي من التزام عقد الإيجار:

على حدوث هبوط في قيمة أصل حق الاستخدام ذي الصلة. وبالمثل، قد تؤثر الآثار طويلة الأجل لظروف فيروس كوفيد-19- على الأداء الاقتصادي الدائم المتوقع لأصول حق الاستخدام. وسيلزم على المؤجر أن ينظر أيضاً في المتطلبات المنطبقة الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9، على سبيل المثال عند المحاسبة عن أي هبوط في قيمة المبالغ مستحقة التحصيل فيما يخص عقود الإيجار.

الإفصاح:

يجب على المستأجر والمؤجر تطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير الدولية الأخرى للتقرير المالي، مثل المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 «عرض القوائم المالية». فعلى سبيل المثال، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 من كل من المستأجرين والمؤجرين الإفصاح عن المعلومات التي توفر أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود الإيجار على مراكزهم المالية وأدائهم المالي وتدققاتهم النقدية.

الهبوط في قيمة الأصول:

يُطبَّق المعيار الدولي للمحاسبة رقم 36 «الهبوط في قيمة الأصول» عند تحديد ما إذا كان قد حدث هبوط في قيمة أصول حق الاستخدام (فيما يخص المستأجر) وبنود العقارات والآلات والمعدات الخاضعة لعقد الإيجار التشغيلي (فيما يخص المؤجر). ومن المرجح أن تدل الظروف، التي تنشأ عنها إعفاءات إيجارية نتيجة لظروف فيروس كوفيد-19، على حدوث هبوط في قيمة الأصول. فعلى سبيل المثال، قد يكون فوات الربح أثناء الفترة التي تشملها الإعفاءات الإيجارية مؤشراً





القوائم المالية الأولية

A B C

الفترة الأولية ما هي إلا جزء من سنة مالية أكبر، وينص المعيار الدولي للمحاسبة رقم 34 "التقرير المالي الأولي" على أن مبادئ إثبات الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات في الفترات الأولية هي نفسها المطبقة في القوائم المالية السنوية بما في ذلك مبادئ إثبات وقياس الخسائر من تخفيض قيمة المخزون، أو إعادة الهيكلة، أو الهبوط. إلا أنه مراعاة لاعتبارات توفير المعلومات في الوقت المناسب وللتكلفة المصاحبة ولتجنب تكرار معلومات تم التقرير عنها سابقاً، قد تُطالب المنشأة أو قد تختار أن توفر معلومات أقل في التواريخ الأولية بالمقارنة مع قوائمها المالية السنوية.

ستظهر آثار ظروف فيروس «كوفيد-19» على المنشآت المدرجة في السوق المالية (الملزمة بإعداد قوائم مالية أولية) اعتباراً من الربع الأول لعام 2020. ومن المهم التأكيد على أن الاعتبارات السابق الإشارة إليها تنطبق على التقرير المالي الأولي كما هي منطبقة على التقرير السنوي، ولا توجد في المعايير الدولية استثناءات تتعلق بالإثبات أو القياس في القوائم المالية الأولية.

”
**مبادئ إثبات الأصول
والالتزامات والدخل
والمصروفات في الفترات
الأولية هي نفسها المطبقة في
القوائم المالية السنوية.**

”
**الفترة الأولية التي تعرض
فيها آثار ظروف فيروس
«كوفيد-19» قد تكون ذات
أهمية بالغة لمستخدمي
القوائم المالية نظراً للظروف
الاستثنائية التي مرت بها
المنشآت خلال الأشهر القليلة
الأولى لانتشار الفيروس.**

المعلومات المُفصّل عنها فيما يتعلق بتلك الأحداث والمعاملات إلى تحديث المعلومات ذات الصلة المعروضة في أحدث تقرير مالي سنوي. ويعرض المعيار عدداً من الأمثلة للإفصاحات المطلوبة في التقرير الأولي. ولعل الفترة الأولية التي تعرض فيها آثار ظروف فيروس «كوفيد-19» قد تكون ذات أهمية بالغة لمستخدمي القوائم المالية نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها المنشآت خلال الأشهر القليلة الأولى لانتشار الفيروس، مما يلزم معه بذل العناية اللازمة بشأن الأنشطة والأحداث والظروف التي مرت بها المنشأة منذ نهاية الفترة السابقة.

ويعرف المعيار الدولي للمحاسبة رقم 34 الحد الأدنى لمحتوى التقرير المالي الأولي بأنه يشمل القوائم المالية المختصرة والإيضاحات التوضيحية المختارة. ويُقصد من التقرير المالي الأولي أن يوفر تحديثاً لآخر مجموعة كاملة من القوائم المالية السنوية. ومن ثم، فهو يركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا يكرر المعلومات التي تم التقرير عنها سابقاً، حيث ينص المعيار على أنه يجب على المنشأة أن تدرج في تقريرها المالي الأولي توضيحاً للأحداث والمعاملات التي تعد مهمة لفهم التغيرات في المركز المالي للمنشأة وأدائها منذ نهاية آخر فترة تقرير سنوية. ويجب أن تؤدي



آثار انتشار فيروس كورونا «كوفيد-19»
على إعداد القوائم المالية ومراجعتها

موضوعات ذات أهمية عند تطبيق المعايير الدولية للمراجعة



ينص المعيار الدولي للمراجعة 501 "أدلة المراجعة - اعتبارات محددة لبنود مختارة" على أنه إذا كان المخزون ذا أهمية نسبية للقوائم المالية، فيجب على المراجع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته عن طريق حضور الجرد الفعلي للمخزون، ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً. وإذا لم يتمكن المراجع من حضور الجرد الفعلي للمخزون بسبب ظروف غير متوقعة، فيجب عليه القيام ببعض عمليات الجرد الفعلي أو ملاحظتها في تاريخ بديل، وتنفيذ إجراءات مراجعة للمعاملات التي تمت في الفترة الفاصلة.

ولم يضع المعيار وصفاً محدداً للحالات غير العملية، حيث تركها لحالة وظروف كل ارتباط وفقاً للحكم المهني للمراجع. ويمكن النظر إلى الظروف المصاحبة لانتشار فيروس «كوفيد-19» على أنها مثال واقعي لاعتبار حضور الجرد الفعلي للمخزون غير ممكن عملياً، نظراً لما يشكله من خطر على سلامة المراجعين، وهو خطر مؤيد بالإجراءات الاحترازية الحكومية التي تحد من الحضور في مقرات العمل. وقد نص المعيار في فقراته التوضيحية على أن من أمثلة عدم إمكانية حضور الجرد الفعلي للمخزون كون المخزون في موقع قد يشكل تهديداً لسلامة المراجع.

وفي مثل هذه الظروف، يشير المعيار إلى أنه حينما يكون الحضور غير ممكن عملياً في بعض الحالات، فإن تطبيق إجراءات مراجعة بديلة قد يوفر ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن وجود المخزون وحالته، على سبيل المثال، التقصي عن مستندات البيع الذي تم لاحقاً لبند مخزون محددة تم الحصول عليها أو شراؤها قبل الجرد الفعلي للمخزون. ويسمح المعيار بتنفيذ عمليات جرد اختياري، على سبيل المثال، عن طريق تتبع بنود مختارة من سجلات جرد الإدارة إلى المخزون الفعلي، وتتبع بنود مختارة من المخزون الفعلي إلى سجلات

المعيار الدولي للمراجعة 501 «أدلة المراجعة اعتبارات محددة لبنود مختارة»

501

يمكن النظر إلى الظروف المصاحبة لانتشار فيروس «كوفيد-19» على أنها مثال واقعي لاعتبار حضور الجرد الفعلي للمخزون غير ممكن عملياً نظراً لما يشكله من خطر على سلامة المراجعين.

حينما يكون الحضور غير ممكن عملياً في بعض الحالات، فإن تطبيق إجراءات مراجعة بديلة قد يوفر ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن وجود المخزون وحالته.

قد يكون من المناسب استخدام المراجع للتقنية التي تتيح عرضاً مرئياً مباشراً لبنود المخزون تسمح للمراجع بأن يختار بشكل آني بعض بنود المخزون، ويطلب من الطرف الآخر تسليط الضوء عليها بما يسمح بالتأكد من وجود المخزون وحالته.

جرد الإدارة، والذي يوفر أدلة مراجعة بشأن اكتمال ودقة تلك السجلات. وبالإضافة إلى تسجيل عمليات الجرد الاختباري التي يقوم بها المراجع، يشير المعيار إلى أن الحصول على نسخ من سجلات الإدارة الكاملة الخاصة بالجرد الفعلي للمخزون يساعد المراجع في تنفيذ إجراءات مراجعة لاحقة لتحديد ما إذا كانت سجلات المخزون النهائية للمنشأة تعكس بدقة النتائج الفعلية لجرد المخزون. وفي حال عدم التمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته عن طريق تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة، فإن معيار المراجعة (705) يتطلب أن يعدل المراجع الرأي في تقريره نتيجة لتقييد النطاق. وقد ناقش عدد من الجهات الدولية المؤثرة في مهنة المحاسبة والمراجعة مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، والمعهد الإنجليزي للمحاسبين المعتمدين بعض إجراءات المراجعة البديلة، ومنها استخدام المراجع للتقنية عن بُعد والتي تتيح عرضاً مرئياً مباشراً لبنود المخزون تسمح للمراجع بأن يختار بشكل آني ومفاجئ بعض بنود المخزون، ويطلب من الطرف الآخر تسليط الضوء عليها بما يسمح بالتأكد من وجود المخزون وحالته. وقد يكون من المناسب ما أمكن إشراك المراجع الداخلي في عملية الجرد عن بُعد من خلال استخدام التقنية أحياناً في الحسابات متطلبات معيار المراجعة الدولي رقم 610 "استخدام عمل المراجعين الداخليين". ومن الإجراءات البديلة التي تقترحها النشرات المشار إليها أعلاه الفحص المستندي للمشتريات والمبيعات المتعلقة ببنود مختارة في المخزون، مع الاهتمام بالكميات وتواريخ الحركة، وزيادة حجم العينة، وفحص سجلات الجرد التي قامت بها الإدارة مع القيام بإجراءات تحليلية على حجم المشتريات والمبيعات، وتحليل هوامش الربح الإجمالي ومعدل المبيعات، وتحليل بيانات المخزون في أماكن متعددة.

وفي كل الأحوال يجب على المراجع التحلي بنزعة الشك المهني، وأنه في حال عدم تمكنه من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته عن طريق تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة، فإن معيار المراجعة (705) يتطلب أن يعدل المراجع الرأي في تقريره نتيجة لتقييد النطاق.

حضور الجرد الفعلي للمخزون مطلوب ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً.



المعيار الدولي للمراجعة

560 «الأحداث اللاحقة»

يضع المعيار الدولي للمراجعة رقم 560 «الأحداث اللاحقة»، متطلبات واضحة للمراجع فيما يتعلق بتحقيقه من الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية، وتاريخ تقرير المراجع.

إلا أن ما يلزم التأكيد عليه المتطلبات المتعلقة بالحقائق التي تصبح معروفة لدى المراجع بعد إصدار القوائم المالية، وبخاصة في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، وما تسببه الإجراءات الاحترازية المقيدة للحركة من إمكانية وجود حقائق في وقت المراجعة لم يتعرف عليها المراجع إلا بعد صدور القوائم المالية وتقريره عليها.

وفي مثل هذه الحالة يطلب المعيار من المراجع عندما يعلم بحقيقة ما بعد إصدار القوائم المالية، والتي لو كانت معروفة له في تاريخ تقرير المراجع لربما أدت إلى قيامه بتعديل تقريره، أن يقوم بمناقشة الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحكومة، حسب مقتضى الحال؛ وأن يحدد ما إذا كانت القوائم المالية بحاجة إلى تعديل؛ وإذا كان الأمر كذلك الاستفسار عن الكيفية التي تعتمزم بها الإدارة معالجة الأمر في القوائم المالية. ويضع المعيار متطلبات واضحة عندما تعدل الإدارة القوائم المالية، كما يضع متطلبات في حالة لم تقم الإدارة بالتعديل اللازم للقوائم المالية. وتهيب الهيئة بالمراجعين الاهتمام بمتطلبات هذا المعيار نظراً لما قد تسببه ظروف فيروس «كوفيد-19» من حدوث حالات تستوجب إعادة النظر في القوائم المالية وفي تقرير المراجع بعد صدورهما.



”
يضع معيار المراجعة رقم
560 متطلبات واضحة
للتعامل مع الحقائق
التي تظهر بعد صدور
القوائم المالية.

560

”
من المخاطر المصاحبة لفيروس
«كوفيد-19» إمكانية وجود
حقائق بعد صدور القوائم
المالية لم يكن المراجع يعلم بها
إلا بعد ذلك.





المعيار الدولي للمراجعة 570 الاستمرارية

تتمثل مسؤوليات المراجع وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 570 "الاستمرارية" في الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وفي التوصل إلى استنتاجات، بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، واستنتاج ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.

ولا يعني خلو تقرير المراجع من أي إشارة إلى وجود عدم تأكد جوهري من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة على أنه ضمان لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وذلك نظراً للتأثيرات المحتملة للقيود الملازمة لقدرة المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية التي تزداد بالنسبة للأحداث أو الظروف المستقبلية التي قد تتسبب في توقف المنشأة عن البقاء كمنشأة مستمرة، وبخاصة تلك الأحداث التي تتطور بشكل سريع وغير ممكن التنبؤ بها كما هو الحال مع آثار فيروس «كوفيد-19».

وفي ظل الظروف الحالية المتمثلة في الآثار الكبيرة لفيروس «كوفيد-19» والتي قد تكون في حد ذاتها مصدراً رئيسياً لعدم التأكد الجوهري بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، فإنه تزداد أهمية اهتمام المراجع بمتطلبات المعيار. ومن ذلك وجوب قيامه بالنظر فيما إذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل تقييماً مبدئياً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة أحياناً في الحسابات تأثير فيروس «كوفيد-19» على أعمالها. وإذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل مثل هذا التقييم، فيجب على المراجع مناقشته مع الإدارة وتحديد ما إذا كانت الإدارة قد حددت أن فيروس «كوفيد-19» قد يثير منفرداً أو مع أحداث أخرى، شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يناقش خطط الإدارة للتعامل مع هذه الأحداث أو الظروف. أما إذا لم تتم الإدارة بإجراء مثل هذا التقييم بعد، فيجب على المراجع أن يناقش مع الإدارة أساس

في مثل ظروف فيروس «كوفيد-19» تزداد أهمية إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية.

استخدامها المرتقب كأساس الاستمرارية في المحاسبة، وأن يستفسر منها عما إذا كان فيروس «كوفيد-19» قد يثير، منفرداً أو مع أحداث أخرى، شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

وفي مثل ظروف فيروس «كوفيد-19» تزداد أهمية إعداد تنبؤات بالتدفقات النقدية. وينص المعيار على أنه عند قيام المنشأة بإعداد تنبؤات للتدفقات النقدية، وكان تحليل التنبؤ عاملاً مهماً عند الأخذ في الحسابات النتيجة المستقبلية للأحداث أو الظروف أثناء تقويم خطط الإدارة للتصرفات المستقبلية فإن من بين إجراءات المراجعة الإضافية تقويم إمكانية الاعتماد على البيانات المؤلدة التي تم الاستناد إليها في إعداد التنبؤ، وتحديد ما إذا كان هناك دعماً كافياً للافتراضات التي استند إليها التنبؤ.



استنتاج وجود عدم تأكد جوهري بشأن ما إذا كان فيروس «كوفيد-19» قد يثير، شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة يعد مسؤولية المراجع وفقاً لحكمه المهني واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.

570

خلو تقرير المراجع من أي إشارة إلى وجود عدم تأكد جوهري من قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة ليس ضماناً لقدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

يجب على المراجع أن يناقش مع الإدارة خططها للتعامل مع فيروس «كوفيد-19»، وما إذا كان قد يثير، منفرداً أو مع أحداث أخرى، شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

تفصح بشكل كافٍ عن أن ظروف فيروس «كوفيد-19» قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وخطط الإدارة للتعامل معها؛ وعن عدم التأكد الجوهري المصاحب لتلك الظروف وأن المنشأة بناءً على ذلك، قد تكون غير قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها خلال مسار عملها الطبيعي. ويوضح المعيار الحالات التي قد يبدي فيها المراجع رأياً متحفظاً أو معارضاً، أو حتى الامتناع عن إبداء الرأي، في حال عدم التزام الإدارة بمتطلبات الإفصاح أو في حال إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية مع عدم مناسبتها، أو في حال عدم تمكن المراجع من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق باستخدام الإدارة لأساس الاستمرارية.

وتود الهيئة التأكيد على أن استنتاج وجود عدم تأكد جوهري بشأن ما إذا كان فيروس «كوفيد-19» قد يثير، منفرداً أو مع أحداث أخرى، شكوكاً كبيرة بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة يعد مسؤولية المراجع وفقاً لحكمه المهني واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها عند مراجعة كل منشأة. ولا يمكن وضع تصور لاستنتاج عام يستخدمه كل المراجعين لكل المنشآت التي تأثرت بفيروس «كوفيد-19» نظراً لاختلاف ظروف كل منشأة.

ومما يجب التأكيد عليه أنه حتى في حالة استنتاج المراجع أن استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة يعد مناسباً في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، ولكن يوجد عدم تأكد جوهري، فيجب عليه تحديد ما إذا كانت القوائم المالية



المعيار الدولي للمراجعة رقم 600

«اعتبارات خاصة - عمليات
مراجعة القوائم المالية
للمجموعة (بما في ذلك
عمل مراجعي مُكوّنات
المجموعة)»

ينص معيار المراجعة الدولي رقم 600 «اعتبارات خاصة - عمليات
مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي
مُكوّنات المجموعة)» على أهداف المراجع الذي يعمل كمراجع
للقوائم المالية الخاصة بمجموعة تتمثل في التواصل بوضوح مع
مراجعي المكونات بشأن نطاق وتوقيت أعمالهم بشأن المعلومات
المالية المتعلقة بالمكونات والنتائج التي يتوصلون إليها؛

وفي الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المعلومات
المالية للمكونات وألية توحيد القوائم المالية لإبداء رأي فيما إذا كان قد تم
إعداد القوائم المالية للمجموعة من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار
التقرير المالي المنطبق.
ويشير المعيار إلى أن الشريك المسؤول عن ارتباط المجموعة يُعد مسؤولاً عن



لا يجوز لمراجع المجموعة أن يشير في تقريره إلى مراجع أي مكوّن في المجموعة.

600

ظروف انتشار فيروس «كوفيد-19» قد تحد من قدرة مراجع المجموعة على المشاركة في مراجعة المكونات.

قد يرى مراجع المجموعة ضرورة مشاركة فريقه في مراجعة المكوّن بجانب مراجعي المكونات.

قادراً على المشاركة في عمل مراجعي المكونات بالقدر المطلوب للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة. ومما يطلبه المعيار أيضاً أنه إذا استنتج فريق ارتباط المجموعة أن عمل مراجع المكوّن غير كافٍ، فيجب على فريق ارتباط المجموعة أن يحدد الإجراءات الإضافية التي ستُنفذ، وما إذا كانت ستُنفذ من قبل مراجع المكوّن أو من قبل فريق ارتباط المجموعة.

توجيه ارتباط مراجعة المجموعة وتنفيذه والإشراف عليه، ومسؤولاً عمّا إذا كان تقرير المراجع الذي يُصدر مناسباً في ظل الظروف القائمة. ونتيجة لذلك، يجب ألا يشير تقرير المراجع عن القوائم المالية للمجموعة إلى مراجع أي مُكوّن. وعندما يتقدّم مراجعو المكونات أعمالاً على المعلومات المالية لهذه المكونات، فيجب على الشريك المسؤول عن ارتباط المجموعة تقويم ما إذا كان فريق ارتباط المجموعة



مراجعة المجموعة المشاركة في مراجعة المكونات. ولكن قد لا يتيسر ذلك في ظروف انتشار فيروس "كوفيد-19" التي أدت إلى الحد من السفر والتنقلات. وفي مثل هذه الظروف قدمت بعض المعاهد الدولية مثل معهد المحاسبين المعتمدين في إنجلترا وويلز ومعهد المحاسبين الماليزيين عدداً من الإرشادات والاعتبارات في هذا السياق. فعلى سبيل المثال يقترح المعهد الماليزي مطالبة مراجع المكون بتوفير وصول آمن لملفاته الإلكترونية بما يسمح لمراجع المجموعة من استعراضها عن بُعد. ويمكن أيضاً لمراجع المجموعة

وأخيراً يطلب المعيار توثيق طبيعة وتوقيت ومدى مشاركة فريق ارتباط المجموعة في العمل المنفذ من قبل مراجعي المكونات على المكونات المهمة، بما في ذلك، عند الانطباق، فحص فريق ارتباط المجموعة للأجزاء ذات الصلة في توثيق مراجعي المكونات لأعمال المراجعة والاستنتاجات المتوصل إليها.

ومع أن المعيار لم يطلب بشكل صريح مشاركة فريق ارتباط المجموعة في مراجعة المكونات بشكل شخصي، إلا أن طبيعة العمل على المكونات ومدى خبرات مراجعي المكونات قد تجعل من اللازم على فريق

يجب على مراجع المجموعة النظر في تنفيذ أنشطة بديلة لاستعراض عمل فريق المكون وتقويمه إذا كان من المخطط في البداية أن يقوم مراجع المجموعة بزيارة فريق المكون.

النظر في مدى مناسبة رفع الملفات إلكترونياً ومنح مراجع المجموعة إمكانية الوصول إليها.

النظر في مدى مناسبة إجراء مكالمات فيديو للتحدث خلال العمل مع مراجع المكون.

أن يطلب اجتماعات مرئية من خلال التقنية لمناقشة عمله. وقد يطلب مراجع المجموعة من مراجع المكون استكمال قوائم تحقق تفصيلية، كما يمكن لمراجع المجموعة مطالبة إدارة المجموعة بتقديم معلومات له مباشرة وخاصة عندما تكون أنظمة معلومات المجموعة متكاملة إلكترونياً.

ونظراً للظروف الحالية المقيدة لأعمال المراجعين والإدارات، يقترح المعهد البريطاني تصنيف أعمال المراجعة للتركيز على المكونات المتأثرة أكثر بالظروف الحالية ومدى تأثير قدرة المكون على إعداد المعلومات الضرورية وتحديد مدى أهميتها النسبية لإبداء الرأي في المجموعة.

وقد يكون من الضروري مناقشة تعديل الأطر الزمنية لإعداد التقارير المالية، حيث يمكن أن يؤدي تأجيل الجدول الزمني لإعداد التقرير، إن أمكن، إلى منح بعض الوقت حتى تباطؤ أو توقف انتشار الفيروس، وتخفيف الحظر على السفر أو رفعه. وسيحتاج مراجع المجموعة إلى فهم ما إذا كان الجدول الزمني لإعداد التقرير قد تم وضعه لمرعاة تواريخ نهائية محددة بموجب اللوائح التنظيمية أو غير ذلك. فإذا كان الجدول الزمني انعكاساً لما تفضله الشركة فحسب، فُيستحسن عندئذ التأجيل لمنح الإدارة والمراجعين الوقت اللازم لتدارك العطلة التي تسبب فيها الفيروس. ونظراً لإغلاق المكاتب، فمن المرجح أن يكون العمل متأخراً عن الوفاء بالمواعيد النهائية الأصلية المحددة لإعداد التقرير.

وفي حال تعذر زيارة مراجع المجموعة لفريق مراجعة المكون، فقد يكون من المناسب النظر في نتائج أية زيارات سابقة، بما في ذلك الزيارات التي تمت أثناء التخطيط أو في أية مرحلة أولية، وتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء أو قضايا مهمة، أم كان العمل رفيع المستوى، وما العمل الذي يمكن القيام به بشكل مركزي بواسطة فريق مراجعة المجموعة، وبخاصة إذا كان بالإمكان تقديم المعلومات بشكل مباشر إلى مراجع المجموعة للسماح له باختبارها. وأخيراً ينبغي تقييم نتائج الإجراءات البديلة المتخذة، والنظر فيما إذا كانت الإجراءات البديلة قد سمحت باستيفاء متطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم 600، وعلى وجه الخصوص، هل تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة؟ وحتى بعد تنفيذ هذه الإجراءات البديلة، هل يلزم تعديل الرأي بموجب المعيار الدولي للمراجعة رقم 705؟





”
يجب على المراجع، من بين أمور أخرى،
تقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر
إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين
من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة
على المعلومات الواردة في القوائم المالية.“

AUDIT

”
الأمر الرئيسي للمراجعة هي تلك الأمور
التي كانت لها، بحسب الحكم المهني
للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة
القوائم المالية للفترة الحالية.“

المالية للفترة الحالية، ويتم اختبارها من بين الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة. ووفقاً للمعيار، فإن المراجع يأخذ في حسبانته عند تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة ما يلي:

(أ) المجالات التي يرتفع فيها خطر التحريف الجوهرى المقيّم أو المخاطر المهمة المحددة.

(ب) أحكام المراجع المهمة فيما يتعلق بالمجالات الواردة في القوائم المالية، والتي انطوت على اجتهاد مهم من جانب الإدارة، بما في ذلك التقديرات المحاسبية التي تم تحديد أنها تحتوي على عدم تأكد مرتفع في التقدير.

(ج) التأثير الواقع على المراجعة بسبب الأحداث أو المعاملات المهمة التي وقعت خلال الفترة.

ويجب على المراجع أن يحدد من بين الأمور المحددة وفقاً للاعتبارات المشار إليها أعلاه تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة.

ومما ينبغي التأكيد عليه هو أن الأمور الرئيسية للمراجعة ليست بديلاً لإبداء رأي معدل في القوائم المالية، ولا يجوز تضمين قسم الأمور الرئيسية للمراجعة الأمر الذي أدى إلى تعديل الرأي في القوائم المالية. ولذلك فقد أكد المعيار الدولي للمراجعة رقم 701 على أهمية النظر في التفاعل بين وصف الأمور الرئيسية للمراجعة والعناصر الأخرى المطلوب إدراجها في تقرير المراجع، حيث ينص المعيار على أن الأمر الذي ينشأ عنه رأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة رقم 705، أو الذي ينشأ عنه عدم تأكد جوهرى فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة 570، يُعد بطبيعته من الأمور

المعايير الدولية للمراجعة المتعلقة بتقرير المراجع (700 ، 701 ، 705 ، 706)

في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19» من المتوقع أن يعطي مستخدمو التقارير المالية اهتماماً أكثر بتقرير المراجع الخارجي الذي يضيف مزيداً من الثقة على معلومات القوائم المالية. وينص المعيار الدولي للمراجعة رقم 700 «تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية» على أنه يجب على المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمتطلبات إطار التقرير المالي المنطبق.

ويجب أن يتضمن هذا التقويم النظر في الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك المؤشرات على وجود تحيز محتمل في اجتهادات الإدارة. وبشكل خاص، وفي ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق، يتطلب من المراجع، من بين عدة أمور، تقويم ما إذا كانت القوائم المالية تُفصح بشكل مناسب عن السياسات المحاسبية المهمة المختارة والمُطبقة. أُخذاً في الحسبان مدى ملاءمتها ومناسبتها للمنشأة، وعرضها بطريقة قابلة للفهم؛ واتساقها مع إطار التقرير المالي المنطبق، وما إذا كانت التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة تعد معقولة. كما يطلب المعيار من المراجع تقويم ما إذا كانت القوائم المالية توفر إفصاحات كافية لتمكين المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والأحداث المهمة على المعلومات الواردة في القوائم المالية.

ومن المسائل التي قد يرى المراجع الاهتمام بها في مثل الوضع الراهن، النظر في تضمين التقرير تأثير ظروف فيروس كوفيد-19- ضمن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة رقم 701 «الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل». ويعرف ذلك المعيار الأمور الرئيسية للمراجعة بأنها تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهني للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم



”
الأمور الرئيسية للمراجعة ليست بديلاً
لإبداء رأي معدل في القوائم المالية.

”
قد يرى المراجع النظر في تضمين التقرير
تأثير ظروف فيروس «كوفيد-19» ضمن
الأمور الرئيسية للمراجعة.



”
في ظل ظروف فيروس «كوفيد-19»، قد يرى
المراجع مناسبة الإفصاح عنها كأمر رئيس
لمراجعة القوائم المالية لشركة غير مدرجة.

”
إذا لم تكن ظروف فيروس «كوفيد-19» من
بين الأمور الرئيسية للمراجعة أو لم تكن
سبباً في تعديل رأي المراجع في القوائم
المالية، فقد يقوم المراجع، بتضمين فقرة لفت
انتباهه في تقريره بشأنها.

الرئيسية للمراجعة. ومع ذلك، ففي مثل هذه الظروف، لا يجوز أن يتم إيضاح هذه الأمور في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع، وبدلاً من ذلك، يجب على المراجع:

(أ) التقرير عن هذه الأمور وفقاً لمعايير المراجعة المنطبقة؛
(ب) إدراج إشارة في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة إلى قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) أو إلى قسم عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية. وعلى الرغم من أن الإلزام بالإفصاح عن الأمور الرئيسية للمراجعة خاص بالشركات المدرجة في السوق المالية، إلا أنه وفي ظل ظروف فيروس كوفيد-19، قد يرى المراجع مناسبة الإفصاح عن آثار هذه الظروف على مراجعة القوائم المالية لشركة غير مدرجة إذا رأى أن ذلك من بين الأمور التي كانت لها، بحسب حكمه المهني، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة

وإذا لم تكن ظروف فيروس كوفيد-19 من بين الأمور المبلغ عنها على أنها من بين الأمور الرئيسية للمراجعة أو لم تكن سبباً في تعديل رأي المراجع في القوائم المالية، فقد يقوم المراجع، وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة رقم 706 «قرارات لفت الانتباه، وقرارات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل» بتضمين فقرة لفت انتباهه في تقريره إذا رأى أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين لأمر ما تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، والذي يعد بحسب حكمه المهني من الأهمية بحيث يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية. وفقاً للمعيار، فإن من الأمثلة الواردة في المعيار على الظروف التي قد يرى فيها المراجع أنه من الضروري لفت الانتباه لها في تقريره، والتي قد تكون متسقة مع ظروف فيروس كوفيد-19 الأحداث اللاحقة المهمة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، ووقوع كارثة كبيرة أثرت أو لا تزال تؤثر بشكل مهم على المركز المالي للمنشأة.



IAASB

توجيهات مجلس المعايير الدولية للمراجعة

أصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة نشرة يؤكد فيها أهمية التطبيق الملائم لمعايير المراجعة. ومع أن هذه النشرة لم تقدم إرشادات عملية في ظل انتشار فيروس كوفيد-19 وما سببه من تعقيدات لعمل المراجعين ومعدّي القوائم المالية على حد سواء، فإنه قد يكون من المناسب الاطلاع عليها للتأكيد على أهمية تطبيق معايير المراجعة بالطريقة التي تتحقق بها أهداف المراجعة، وإعطاء القارئ تصوراً عن كيفية تعامل المجالس الدولية مع الأزمة الحالية. ووفقاً للمجلس الدولي فإن هدف النشرة هو تسليط الضوء على بعض المجالات الأكثر أهمية التي قد يلزم زيادة النظر فيها عند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة، وإصدار التقرير تبعاً لذلك. وتضمنت النشرة المواضيع الآتية:

اعتبارات خاصة عن تطبيق المعيار	معيار المراجعة ذو الصلة
<ul style="list-style-type: none"> • الأثر على منهج المراجعة المخطط له بسبب المخاطر الجديدة أو المتغيرة التي نشأت بسبب فيروس كوفيد-19 • إمكانية إعادة النظر في تقييمات المخاطر التي تمت بالفعل 	<p>تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها معيار المراجعة (315) (المعدل)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أثار التغييرات في فهم المراجع لنظام الرقابة الخاص بالمنشأة، بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> ◦ بيئة الرقابة ◦ التغييرات في الاعتماد المخطط له على أدوات الرقابة عند تحديد الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تحديدها 	<p>الاستجابة للمخاطر المقيّمة معيار المراجعة (330)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التغييرات اللازمة في الاستجابات المخطط لها نتيجة لأثر التطورات البيئية، مثل القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة (على سبيل المثال، قد توجد الآن مشكلات في الوصول أو قد لا يمكن حضور جرد المخزون مما قد يستدعي تنفيذ إجراءات بديلة). • التركيز بدرجة أكبر على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ◦ عملية إقفال القوائم المالية (خاصة قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي تمت). ◦ تقويم المراجع لعرض القوائم المالية عموماً، بما في ذلك النظر فيما إذا كان قد تم تقديم إفصاحات كافية. ◦ استنتاج المراجع بشأن ما إذا كان قد تم الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة. 	<p>مراجعة التقديرات المحاسبية معيار المراجعة (540) (المعدل)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التركيز بدرجة أكبر على ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> ◦ التغييرات في العوامل التنظيمية التي قد تؤثر على التقديرات المحاسبية (على سبيل المثال، المبادرات التي تهدف إلى تقديم حلول مستدامة للمدينين الذين يمرون بفترات ضيق مؤقتة في سياق تفشي الفيروس). ◦ ما إذا كانت الافتراضات مناسبة في ظل الظروف القائمة وفي سياق إطار التقرير المالي المنطبق (على سبيل المثال، توقعات التدفقات النقدية، ومعدلات الخصم، وما إلى ذلك). ◦ ما إذا كانت البيانات التي تستخدمها المنشأة ملائمة ويمكن الاعتماد عليها. ◦ أثار عوامل الخطر الملازم المتغيرة، ولاسيما عدم التأكد. 	<p>مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة معيار المراجعة (560)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • اعتبار أن تغيير المواعيد النهائية لإعداد التقارير يطيل الفترة (وبالتالي يزيد المخاطر ذات الصلة) للأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع. • تحديد أي أحداث جوهرية لاحقة تتعلق بفيروس كوفيد-19، وما إذا كانت قد تم تناولها أو الإفصاح عنها بشكل مناسب في القوائم المالية وفقاً لإطار التقرير المالي. 	<p>مسؤوليات المراجع فيما يتعلق بالاستمرارية معيار المراجعة (570)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أثار فيروس كوفيد-19 (أي ما إذا كان قد أثر بشكل جوهري أو من المتوقع أن يؤثر بشكل جوهري) على تقويم المراجع لتقييم الاستمرارية الذي أجرته الإدارة. • إعادة النظر في مناسبة استخدام أساس الاستمرارية لإعداد القوائم المالية، أو التعديل الذي تستتبعه الظروف الراهنة في تقرير المراجع، حسب الحاجة. 	<p>مراجعة المجموعات معيار المراجعة (600)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عند الاقتضاء، إعادة تقييم الإجراءات التي خطط مراجع المجموعة لتنفيذها فيما يتعلق بعمل مراجعي المكونات، مثل قدرة مراجع المجموعة على استعراض الأعمال التي نفذها مراجعو المكونات (أو المشاركة فيها) بشكل مناسب، أي ما إذا كان يلزم النظر في تنفيذ إجراءات بديلة، والأثر على كفاية ومناسبة أدلة المراجعة التي سيستند إليها رأي مراجع المجموعة. 	<p>تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية (بما في ذلك الأمور الرئيسية للمراجعة) معيار المراجعة (700) ومعيار المراجعة (701)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • التركيز على الأمور اللازمة للقدرة على تكوين الاستنتاجات، بما في ذلك ما إذا كانت جميع الجوانب الرئيسية للمراجعة قد تم تناولها بشكل مناسب، مثل: <ul style="list-style-type: none"> ◦ المجالات التي قد تتطلب من الإدارة تقديم المزيد من الأدلة بسبب الطبيعة سريعة التغيير لهذه الإشكالية. ◦ حالات عدم التأكد الجديدة التي نشأت نتيجة لفيروس كوفيد-19، على سبيل المثال إجراء التغييرات المناسبة في عمليات احتساب التقديرات المحاسبية لمراعاة أي ارتفاع في حالات عدم التأكد (بما في ذلك عمليات احتساب الهبوط في القيمة)؛ ◦ أثار الأنظمة أو اللوائح الجديدة أو المعدلة على القوائم المالية. • عند الاقتضاء، تضمين أمور رئيسية جديدة للمراجعة في تقرير المراجع (على سبيل المثال، الأمور التي تتطلب اهتماماً كبيراً بها من جانب المراجع بسبب أثر فيروس كوفيد-19). 	<p>المعلومات الأخرى معيار المراجعة (720)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • أي تضارب بين المعلومات التي قدمتها المنشأة في تقريرها السنوي وفي القوائم المالية عن أثار التطورات الناشئة عن فيروس كوفيد-19. 	

ستافروس توماداكييس، رئيس مجلس معايير أخلاقيات المهنة: المحاسبون مطالبون بالالتزام بتطبيق مبادئ ومعايير المهنة

أبدى الدكتور ستافروس توماداكييس، رئيس مجلس معايير أخلاقيات المهنة IESBA، تفاؤلاً بمستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في السعودية، عطفاً على التطور والتقدم التقني في هذه المهنة، إلى جانب تطبيق المعايير الدولية. وشدد توماداكييس على التزام الفائزين على أمر المحاسبة بتأكيد معاني أخلاقيات المهنة ونقلها للممارسين لها، وقال في حوار مع «المحاسبون» عقب مشاركته في منتدى المحاسبين السعودي «ساف»: لمست جدية من الجميع في المملكة فيما يخص أخلاقيات المهنة، مما يعزز الثقة بين جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة والمراجعة.





” المنظمات المهنية تعزز بشكل أو بآخر من ثقة المحاسب بنفسه.

• بصورة عامة كيف تنظر إلى واقع ومستقبل مهنة المحاسبة في ظل المتغيرات الحالية في المملكة؟

إنني متفائل جداً بما سمعته ورأيتُه في منتدى المحاسبين السعودي الأول «ساف». فهذه أول زيارة لي للمملكة العربية السعودية. وسوف أأُعدُّ ولدجئ إحساس بالتفاؤل بمستقبل مشرق لمهنة المحاسبة، لما لمستُه من تطور تقني، واهتمام من جانب القائمين على المهنة. وأعتقد أن هذا أمر جيد لمهنة المحاسبة.

• بوصفكم خبيراً في مجال المحاسبة والمراجعة، ماذا يعني لكم تنظيم منتدى المحاسبين السعودي، الذي يعد الأول في الشرق الأوسط؟ وما الشيء الذي لفت نظركم؟

التنظيم الممتاز للمنتدى، ونوعية الحضور وكثرة المشاركين فيه.. كان هذا أمراً لافتاً وجيداً في نفس الوقت. وأكثر شيء لفت نظري، وهو شيء مشجع للغاية، هو الوجود الكبير للشباب من الجنسين، مما يعطي انطباعاً بأننا في الطريق الصحيح، وأن المهنة أصبحت جاذبة أكثر من ذي قبل.

• من وجهة نظرك، ما أبرز المعوقات التي يمكن أن تحد من أداء مهنة المحاسبة بالشكل المطلوب؟

أعتقد أن أخلاقيات المهنة هي المجال الذي أهتم به، فهو مجال واعد، ولكن تواجهه تحديات في الوقت ذاته. فالذين يعملون في هذا المجال عليهم بذل مزيد من الجهد لتطبيق مبادئ ومعايير المهنة. وذلك تحديّ وفرصة في الوقت ذاته.

متفائلون بمستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة

01

لمست جدية من الجميع في المملكة فيما يخص أخلاقيات المهنة

02

المجلس مهتم بتعزيز الثقة بين جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة والمراجعة

03

الهيئة نجحت في تنظيم «ساف» عطفاً على نوعية الحضور ومشاركة المتخصصين

04

المحاسبون والمراجعون مطالبون بأعلى درجات الالتزام بأخلاقيات المهنة

05

تنظيم المهنة بواسطة منظمات مهنية يعزز من ثقة المحاسب بنفسه.

من أهم قواعد الأخلاقيات المهنية:

• هذا يقودنا إلى سؤال حول حتمية الالتزام الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة، فما الدواعي والدوافع؟

أعتقد أن هذا سؤال جيد. دعني أقل لك إن حالة العولمة التي يعيشها العالم الآن وما تحمله معها من التوجه نحو نظام رأسمالية السوق الحرة، وزيادة واتساع نطاق المعاملات حجماً وعلى مستوى العالم، أدى إلى اتساع نطاق الاعتماد على المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات. ولهذا، فإن المحاسبين والمراجعين مطالبون بأعلى درجات الالتزام بأخلاقيات المهنة.

01 الاستقامة.

• هلا حدثتنا عن الدور الذي تقوم به المهنة نحو إيجاد مناخ استثماري، وفرص للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة؟

في اعتقادي - وأنا هنا لست في مقام المتخصص - أن المساهمة الأساسية للمهنة هي أن تكون الأعمال ذات ثقة خلافة، ليس فقط في مجال المهنة، بل أيضاً في مجال المجتمع والاقتصاد. وأعتقد أن هذا مهم لدفع المهنة للأمام.

02 النزاهة.

• العقود الأخيرة أظهرت فضاءح مالية شغلت الرأي العام العالمي، وطالت أكبر شركات العالم في أمريكا وأوروبا، فما هي الآليات والوسائل لضمان سلامة الإجراءات المالية من منظور أخلاقي؟

في رأيي أن إصدار القوانين والتشريعات يعزز ويقوي الجانب الأخلاقي في المهنة التي قد يقوم بها المحاسب مثل قانون «ساربنز أوكسلي» أو غيره. إن الدور الرقابي والتشريعي على العملية المحاسبية وتنظيم المهنة بواسطة منظمات مهنية يعزز بشكل أو بآخر من ثقة المحاسب بنفسه، ويعزز شعوره بأن هناك جهة تحميه من تغوّل الإدارات. وقد نشطت المنظمات المهنية المحاسبية لوضع ميثاق أخلاقي لأعضاء المهنة، وعملت على دعم الالتزام بها مثل AICPA الأمريكية. وأنتم هنا في SOCPA ماضون في هذا الاتجاه كما علمت.

03 الموضوعية.

04 الكفاءة والعناية المهنية.

05 السرية.

IESBA

01
المقر نيويورك

02
هيئة مستقلة

03
تعزيز أخلاقيات
المهنة



الحاصلون على زمالة الهيئة (الدورة الثالثة لعام 2019م)

تتقدم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأحر التهاني وأصدق العبارات للحاصلين على زمالة الهيئة الدورة الثالثة لعام ٢٠١٩م، وذلك بعد اجتيازهم مواد الاختبار وتتمنى لهم مزيداً من النجاح والتوفيق في حياتهم المهنية.

- | | | | | |
|---|---|---|--|---|
| 04 | 03 | 02 | 01 | |
|  |  |  |  | |
| مصعب إبراهيم
فهد بن رشيد | نايف باني
غميض المطيري | هاشم راضي
حسن الهاشم | يزيد عبدالله
علي العمري | |
| 09 | 08 | 07 | 06 | 05 |
|  |  |  |  |  |
| محمد مقعد فواز
السيبي | محمد علي
صالح خبتي | امل علي
احمد الغامدي | محمد يوسف عبد
العاطي السعداوي | مشيب صالح
عبدالله القحطاني |
| 14 | 13 | 12 | 11 | 10 |
|  |  |  |  |  |
| ندى عبدالله
قاعد العتيبي | غسان عبدالقادر
محمد خوش حال | فهد عبدالله
مرعي الشهري | مجدي محمد
إبراهيم الكفراوي | محمد أحمد
سليمان القرني |
| 19 | 18 | 17 | 16 | 15 |
|  |  |  |  |  |
| عمر عبدالرحمن
عمر باحويرث | عبدالله يوسف
عبدالله الحصيني | عمار عبدالله
محمد الأفقي | ساره عبدالله
عمر بارشيد | عيسى محمد
عيسى فهم |
| 24 | 23 | 22 | 21 | 20 |
|  |  |  |  |  |
| عهد خالد
موسى العتيبي | عمرو أحمد
محمد الضبيب | عبد العزيز محمد
عبدالله الفريح | عبدالله عبدالعزيز
أحمد العقيلي | عبدالله فهد
عبدالله السهلي |



الحاصلون على شهادة ضريبة القيمة المضافة في الدورة الأولى لعام 2020م

تتقدم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأحر التهاني وأصدق العبارات للحاصلين على شهادة أخصائي ضريبة القيمة المضافة، مؤكدة أن الشهادة تهدف إلى قياس كفاءة المتقدمين الذين يرغبون في الحصول عليها، ومدى إلمامهم بالمعرفة النظرية.

01	أثير بنت إبراهيم بن عبدالعزيز السليمي	02	بسام بن محمد بن رشيد البقعاوي	03	سامي بن ماجد بن شداد الدهيسي المالكي
04	أحمد بن حبيب بن محمد السلطان	05	بشائر بنت عبد العزيز بن إبراهيم الدريس	06	سعود بن يوسف بن سعود البوجابر
07	أسامة رفيق بكر النوباني	08	بشائر بنت مسعود بن محمد النفيعي العتيبي	09	سعيد بن علي بن سعيد آل حامد القرني
10	أفراح بنت عبدالله بن هلال الحصيني	11	تميم بن عبدالله بن حمد الشامخ	12	سلطان بن فلاح بن محمد الكبراء الدوسري
13	أفنان بنت عبدالعزيز بن محمد اليوسف	14	تهاني بنت عبدالكريم بن سفر الريمي المطيري	15	سلوى بنت رذن بن مسلم الشلاحي المطيري
16	آلاء بنت حمد بن عبدالله الجديعي	17	ثامر بن عادل بن براهيم العييري	18	سليمان بن محمد بن سليمان السبتي
19	أمين بن السالك بن الشيخ الشنقيطي	20	جمال الدين جمال حماد أحمد حسن	21	سليمان بن ناصر بن عبدالرحمن السويلم
22	أنس بن عبدالله بن حمد الحماد	23	حسام بن عبدالكريم بن عبدالله الشايع	24	سمية بنت فؤاد بن خالد قاسم
25	إبراهيم بن شليه بن مبارك الفايد	26	حسان بن محمد بن علي آل أبو طائر	27	سميرة بنت ظافر بن مانع آل سالم
28	إبراهيم بن عبدالرحمن بن إبراهيم السويلم	29	حمزه بن خالد بن عثمان كردي القطان	30	سهى عاطف أحمد البريم
31	أبوبكر احمد حسين المشهور	32	خالد بن أحمد بن معيير العنزي	33	سهى بنت منصور بن عبدالله اليوسف
34	أثير بنت عبدالله بن سعد الكناني الشهري	35	خالد بن إسماعيل بن أحمد إسماعيل	36	شهد بنت ضيف الله بن مرزوق الحافي العتيبي
37	أحلام بنت فارس بن علي الفارس	38	خالد داود سعد الحطامي	39	صاقد بن علي بن جاسم الرصاصي
40	أحمد بن حسين بن صالح النويصر	41	خالد بن محمد بن عبدالله المحمادي	42	صالح بن عبدالرحمن بن إبراهيم القباع
43	أحمد محمود اليماني حسانين علي	44	خوله بنت حمد بن عبدالله عزاز	45	طلال بن عارف بن شطي السبيعي العنزي
46	أحمد بن يوسف بن أحمد البراهيم	47	دانة بنت عبدالعزيز بن إبراهيم الفرج	48	عامر بن عبدالله بن مانع الشامري العجمي
49	أروى بنت سليمان بن محمد الهذال	50	دانية سالم عمر بالطيف	51	عبدالرحمن أحمد راتب قزماني
52	أروى بنت عبدالله بن محمد البديع	53	رائد بن خليل بن إبراهيم بوغفقاء الخالدي	54	عبدالوهاب بن سعد بن سفر الغامدي
55	أسامة بن عبدالله بن إبراهيم بن عاصم	56	رائد بن محمد بن سليم الريمي الحربي	57	عبدالله بن عبدالله بن محمد الغنبر
58	أسماء بنت عقاب بن ضيف الله العتيبي	59	راكا بن عبدالوهاب بن أحمد الجندي	60	عبدالكريم بن عبدالرحمن بن خلوقة الشهري
61	أسيل مصطفى حسن خالد	62	رغد بنت منصور بن عبدالعزيز بن مسيند	63	عبدالرحمن بن خالد بن سعيد الصبان
64	العنود بنت صالح بن سليمان المقبل	65	رقية بنت عبدالعزيز بن سعد العبدالهادي	66	عبدالرحمن بن خالد بن عبدالله العرفج
67	أمجاد بنت صقر بن عيسى العتيبي	68	رنا بنت محمد بن صالح الشنيفي	69	عبدالرحمن بن طلال بن عبدالرحمن سليم
70	أيمن بن حسن بن بدر آل عيد	71	رند بنت وليد بن عبدالله العليان	72	عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن العمري
73	أيمن بن عبدالله بن عبدالعزيز الربع	74	ريم بنت عبدالرحمن بن محمد العيفان	75	عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالرحمن السويلم
76	بدر بن سلمان بن ناصر العبيد	77	ريوف بنت عبدالله بن محمد المطر	78	عبدالرحيم بن أحمد بن عبدالله الشعيبي
79	بدر بن صالح بن محمد الجاسر	80	سارة بنت سامي بن عبدالله العرفج	81	عبدالسلام إسماعيل شعبان سرور
82	بدر بن عادل بن عبدالمحسن العوده	83	سارة بنت ماضي بن ماجد الرويبي السبيعي	84	عبدالعزيز بن خالد بن محمد الرشود
85	بسام أحمد عبداللطيف أحمد عبدالقادر	86	سارة بنت خالد بن عبدالعزيز السعيد	87	عبدالعزيز بن خالد بن عبدالكريم الخراشي

- 88 عبدالعزيز طاهر عبدالملك بن همام
91 عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشهري
94 عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالله آل حماد
97 عبدالله بن حمد بن محمد العسكر
100 عبدالله بن عبدالرحمن بن عبداللطيف النعيم
103 عبدالله بن عبدالعزيز آل الشيخ
106 عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد البليهد
109 عبدالله بن عبدالعزيز بن محمد الموسى
112 عبدالله بن فرحان بن نهار السبيعي العنزي
115 عبدالله بن فهد بن عبدالله النشوان
118 عبدالله بن فهد بن محمد السويكت
121 عبدالله بن محمد بن زايد المهلكى المطيري
124 عبدالهادي بن طحان بن هلال السبيعي العنزي
127 عبدالوهاب بن عبدالعزيز المهاوش
130 عبيد بنت عبدالله بن محمد الراشد
133 عقيله بنت علي بن أسعد الساده
136 علاء الدين عبدالرازق صالح أحمد
139 علي بن ناصر بن صالح العايش
142 عمر عيسى أحمد حسان
145 عمران بن ناصر بن عمران الجراش
148 عهود بنت تركي بن علي المرشدي العتيبي
151 فارس خالد حسن العماري
154 فاطمة بنت حسين بن منصور الدايك
157 فراس بن عيسى بن عبدالله العيسى
160 فهد بن محمد بن حمد آل سنان
163 فيصل بن مسلط بن عبدالله العبدلي الشريف
166 فيصل بن عبدالعزيز بن عبدالله العقيل
169 فيصل بن فهد بن علي المطلق
172 فيصل بن محمد بن عبدالرحمن يوسف
175 لبنى بنت سعيد بن محمد آل شعتور العمري
178 ماجد أحمد سالم قحطاني
181 مبروك بن احمد بن حسين السوادي الزهراني
184 متعب بن غازي بن سريان الدلبي العتيبي
187 محمد بن أحمد بن حسن آل عيدان الغامدي
- 89 محمد السيد سليمان سالم
92 محمد بن بالود بن محمد النفيعي العتيبي
95 محمد بن جمال بن عبدالله العرفج
98 محمد بن عبدالرحمن بن ناصر الشميمري
101 محمد بن فرج بن محمد اليماني
104 محمد بن محسن بن محمد العطاس
107 محمد بن مسعود بن سلمان الحكمي الفيفي
110 محمد بن منير بن عبدالرحمن خياط
113 محمد بن ناصر بن محمد بن قعود
116 محمد هشام محمد حمدي
119 محمود أحمد علي أحمد
122 محمود بن عبده بن جوليت هرسي
125 مرام بنت سعد بن محمد آل حمد الغامدي
128 مروان محمد عساج محمد
131 مريم بنت ناجع بن محمد العجمي
134 مريم بنت جعفر بن محمد الجعفري
137 مريم بنت عايض بن محماس العصيمي العتيبي
140 مشاري بن محمد بن حمد الهقاص
143 مشاعل بنت محمد بن شايع آل حسناء القحطاني
146 مشعل بن عيدان بن عبدالله الزهيري الزهراني
149 مشعل بن محمد بن إبراهيم أبوغانم
152 مصطفى بن عبدالله بن عبدالرحمن العطاس
155 مصعب بن سلطان بن عايش الوذيناني
158 معاذ بن يوسف بن صالح العصيمي
161 ملاك بنت خلوفة بن حمود السريحي السلمي
164 منال بنت علي بن إبراهيم العليوي
167 منال بنت علي بن عيد الظبي
170 منال عوني عبدالحميد محمد سالم
173 منصور بن عبدالله بن منصور البراك
176 منى بنت عبدالله بن صالح الشبيحه
179 منى بنت مهدي بن ظافر الجبابي القحطاني
182 منيرة بنت مفرج بن عبدالدائم العنزي
185 منيرة بنت حافظ بن إبراهيم الحافظ
- 90 مها بنت حسن بن محمد القشيري الشهري
93 مها بنت سرور بن حامد القثامي
96 مهند بن علي بن عبدالرحمن السحبياني
99 موسى بن إبراهيم بن محمد الكلثم
102 ميسم بنت حمد بن إبراهيم السحبياني
105 نادية بنت دربي بن عبدالله طلسان الغامدي
108 نايف بن معيض بن عبدالله آل معيض القرني
111 نجلء بنت أحمد بن سليمان العيد
114 ندى بنت عدنان بن إبراهيم غلام
117 نزار بن عبدالله بن محمد المكرمي
120 نهى بنت سعود بن محمد الناصر
123 نواف بن عبدالعزيز بن حمد بن زيدان
126 نوح بن سعد بن زبار الضوفيرى المطيري
129 نور الدين قسم الله عثمان إبراهيم
132 نورة بنت حمد بن ناصر أبوذيب
135 نورة بنت عبدالرحمن بن عيد الشلاحي المطيري
138 نورة بنت علي بن عبدالرحمن الشبيحه
141 نورة بنت عياد بن حامد القلاصي الرشيدى
144 نورة بنت فهد بن محمد الركبان
147 هالة بنت فهد بن سلطان العبدلي الشريف
150 هاني جمال محمد صالح
153 هديل بنت سعد بن محمد الشعلان
156 هناء بنت محمد بن أحمد الغامدي
159 هند بنت فوزي بن إبراهيم العامر
162 هند بنت معيبد بن رفاع الصالحي
165 هيثم بن عماد بن يعلي هاشم
168 وائل بن خالد بن محمد ابونار
171 وديع أحمد صالح أحمد
174 وسام بنت عبدالله بن حمد العبره
177 وسيم نافع أحمد العبوه
180 وسيم نواف محمد حسين
183 وليد بن محمد بن إبراهيم الروبغ
186 يوسف بن عبدالله بن مطلق العتيبي



its workforce is an essential strategy to maintain its competitive advantage.

UPSKILLING STRATEGIES

The challenges of implementing employee upskilling include identifying essential future competencies. The IMA® (Institute of Management Accountants) Management Accounting Competency Framework's Technology and Analytics domain identifies digital technology competencies that management accountants should master. This includes developing information systems, exercising data governance to safeguard the integrity and security of data, performing data analytics to leverage data for decision making, and using data visualization to present data analytics. Each competency presents important digital skills that can improve a company's effectiveness. They're organized on a competency development spectrum ranging from limited to expert knowledge.

An organization can use this framework to perform a gap analysis to identify technology that it should consider adopting by comparing it to its existing technology. The framework also provides a developmental progression to prepare a workforce to support new technologies. In other words, it provides a road map for developing employees' technical skills.

Another challenge is finding instructors to teach technical competencies. Amazon's MLU program addresses this problem by recruiting instructors from within the company. Its machine learning staff of 400 data scientists teaches employees through a series of six-week modules with either a half day or one day of instruction each week. Local university professors and consultants could also fill this role. IMA provides numerous monthly webinars that address cutting-edge technology topics. Most present actual company examples that participants can apply to their organizations.

Several studies conclude that employees value professional development and training. Deloitte's 2019 Global Human Capital Trends Survey found that employees want to learn and rate that

Create a learning culture to continuously develop employees.

opportunity as a major reason for taking a job. Another survey conducted by Robert Half and Enactus had a similar finding from Generation Z workers (born 1990–1999) who currently represent 20% of the workforce. Ninety-one percent of this survey's respondents said that professional training and development is an important factor when accepting a job.

Companies must adopt a sense of urgency and start future-proofing their employees by upskilling and reskilling them. Technology disruption is the new normal. Occasional training won't get the job done. Instead, organizations must focus on creating a learning culture to continuously develop employees. Analyze and identify skills gaps in your organizations and develop plans to eliminate the gaps. Reward employees who step up to learn new skills, create cross-functional teams to share technology and accounting and business knowledge, develop in-house training programs, provide tuition reimbursement, and foster collaboration. Companies failing to do this will be left behind. For companies embracing upskilling, the payoff is simple: competitive advantage. **SF**

Kristine Brands, CMA, is an assistant professor of management at the United States Air Force Academy in Colorado Springs, Colo. She is a member of the ICMA® Board of Regents, IMA's Technology Solutions and Practices Committee, and IMA's Denver Centennial Chapter. You can reach Kris at kbrands@yahoo.com.

The opinions included are those of the author and not necessarily those of the U.S. Air Force Academy, the U.S. Air Force, or any other federal agency.

UPSKILLING MANAGEMENT ACCOUNTANTS

BY KRISTINE BRANDS, CMA

To keep up with the increasingly **fast pace of technological change** in business today, employers must bridge the digital skills gap.



As the pace of technological change continues to accelerate with the disruption caused by the arrival of the Fourth Industrial Revolution (4IR), companies face enormous pressure to equip employees with the skills necessary to support their business needs. Carol Stubbings, joint global leader of People and Organization at PwC U.K., says, “When you think about technology specifically in organizations, it is impacting every single job.”

To address this challenge, **companies are investing billions to upskill their workforces to meet future skills demands.** Let’s examine what drives the need for upskilling, the upskilling strategies used by leading companies, why management accountants need to upskill, and strategies to promote upskilling in your organization.

THE FOURTH INDUSTRIAL REVOLUTION

In 2015, the term 4IR was coined by Klaus Schwab, executive chairman of the World Economic Forum, to describe the disruption caused by technology developed during the Third Industrial Revolution. Examples of the technological advances are AI, 3D printing, robotics, the Internet of Things, and quantum computing. He explains the sense of urgency to address 4IR disruption, saying it “is evolving at an exponential rather than a linear pace.” He urges organizations to respond to the challenges caused by technology to create opportunities. Schwab believes that talent, not investment capital, is the key to adapting to and thriving in the 4IR.

To ensure that companies have the right talent to achieve their missions, they must invest in upskilling their employees. One of the major

themes of PwC’s 2020 23rd Annual Global CEO survey is the need to upskill employees. It says, “Increases in automation, changes in demographics and new regulations will make it much harder for organizations to attract and retain the skilled talent they need to keep pace with the speed of technological change. They will have to grow their own future workforce.” Many companies are taking proactive steps to develop and upskill their employees.

FOLLOW THE LEADERS

In July 2019, Amazon announced Upskilling 2025. Building on existing programs and launching new programs, the objective is to fill technical skills gaps in the company. Programs include its Machine Learning University (MLU), Amazon Technical Academy, and AWS (Amazon Web Services) Training and Certification. MLU focuses on developing machine learning skills for employees. Amazon Technical Academy trains nontechnical associates in software engineering skills used to support the company’s operations, while AWS Training develops cloud engineering skills to support its AWS business. Amazon projects that thousands of employees will participate in the programs.

In January 2020, CNBC’s Kate Rogers reported that manufacturing companies, a segment that can leverage technological change to transform manufacturing processes, plan to invest \$26 billion in 2020 to upskill workers to meet the growing demand for qualified workers. Protolabs, headquartered in Maple Plain, Minn., is a global digital manufacturer of custom prototypes and on-demand parts. In the design for additive manufacturing industry, better known as 3D printing, the company’s products depend on mastering the latest trends in digital design and manufacturing to serve its customers. Upskilling



When employees feel like they are part of the project and engaged, they will do everything they can to ensure its success. Including employees in the process can also be very beneficial to the project, as it provides the team with different perspectives and insights that lead to more impactful process improvements.

THE HUMAN ELEMENT

When implementing new technology, always keep in mind who will be impacted the most. Your end users will be impacted on a daily basis, and while the technology will be beneficial, in the beginning it'll be disruptive to their daily routines. It's your job to help them through this process of change and acknowledge the disruption.

Everyone embraces change at his or her own pace, so it's important to remain patient with employees. When it comes to technology, not everyone learns at the same speed. Some are very quick to understand how a new system works while others may require additional explanations and time. Knowing this going into a project will make it easier for you to adapt your approach and display genuine empathy and patience with your employees.

COMMUNICATION IS KEY

Throughout the project from kickoff to even after go-live, employees will be relying upon the team for effective communication. **Developing a communication plan starts with the identification and evaluation of stakeholders.** Not everyone will be impacted to the same degree, so the communication plan will need to be tailored to the stakeholder, identifying both the communication methodology and frequency.

Communication methods can include email, videos, face-to-face, and group presentations. Employees will have a lot of questions throughout

the process, so providing them a place to go such as an internal webpage would be helpful. The site should contain the team structure and names of members, updates, FAQs, and a method to submit questions. Communication works both ways, so the team members must be good listeners and not just focus on relaying information.

TRAIN AND SUPPORT

Training is a critical component of any implementation, allowing an opportunity to not only train employees on the new technology but also processes and behaviors. In training, employees find it helpful to have something to refer to, including job aides, presentations, and videos. Other reference material can include FAQs, process flowcharts, cross maps, and definitions of new terminology. These materials should be reviewed by end users to ensure their effectiveness. Employees should also be provided with a contact method for assistance after go-live. This is especially important so that employees continue to feel supported during the change.

Implementing new technology is exciting and a great opportunity to improve business processes. Change management issues can be avoided by remembering these key areas: develop a solid change management plan that includes a communication component; start the project off on the right foot with leadership support; engage employees in the process; provide training and support; and acknowledge the human element. Enthusiasm is contagious. An organization that's well prepared for change can accomplish great things together! **SF**

Lisa Heffernan, CMA, is associate vice president of finance at Southern New Hampshire University and a member of IMA's Technology Solutions and Practices Committee and New Hampshire Chapter. She can be reached at l.heffernan@snhu.edu.

Technology WORKBOOK

TECH PRACTICES

THE HUMAN FACTOR IN TECH IMPLEMENTATION

BY LISA HEFFERNAN, CMA

The success of a technology implementation is determined by the end users. **Change management is perhaps the most critical aspect of any rollout.**



C

hange management leader Prosci, Inc. defines change management as “the process, tools and techniques to manage the people side of change to achieve a required business outcome.” While change is inevitable, it can be a little scary when it comes to your job. We’ve all read the headlines that as technology advances, many careers will be impacted and some face potential elimination.

It’s no wonder that employees often view new technology with trepidation. **When we implement change, we ask that they throw aside their tried-and-true methods and take our word that this new technology is beneficial and critical to the business.** We tell them that this change will add efficiencies and allow them more time for value-adding activities. Ultimately, successful change management takes more than taglines and posters. It’ll put your soft skills to the test as you navigate the human response to change. In order to properly execute change management, there are a few key areas to consider.

PLANNING AND RESOURCES

Proper change management takes time. Like any other aspect of a project, change management requires a well-thought-out plan and the resources to execute the plan. As you build your plan, consider the following:

- Know your organization.
 - How well has your organization adapted to change in the past?
 - What are your employees’ technical skills?

- How long has your organization been using the current solution?
- How different is the new technology from the old?
- Identify potential obstacles.
- Identify someone to oversee the change management plan.

The tone at the top is crucial to successful change management. Leadership at both senior and middle management levels can either make or break a project, so it’s critical to gain their support. As leaders, their attitude toward the project will be observed by their teams. They are also in the best position to communicate the benefits of the project to their employees in a way that will truly resonate. Their teams will be looking to them for coaching and guidance on how to adopt the change. Finally, they have access to the people you’ll need throughout the project from both a design and testing standpoint. For all these reasons, it’s important to include leadership support in your action plan and provide them with the resources they need, such as key talking points to ensure consistent messaging across the organization.

EMPLOYEE ENGAGEMENT

The first question employees will ask is “What’s in it for me?” As with any kind of change, people need to understand how it’ll impact them and why they should care. Success of the project is in large part defined by employee adoption. This is why it’s key to involve them throughout the project. In order to embrace change, employees need to feel heard.

True ownership comes from involving staff in identifying issues and developing solutions. By involving employees in the design, you’ll gain support and they’ll feel a sense of ownership.



By: Dr. Ahmed Abdullah Al-Maghamis
Secretary General

The world is currently facing accelerating developments due to the breakout of coronavirus COVID-19 as all countries, including the Kingdom of Saudi Arabia, are working hard to take precautionary and preventive measures to cope with the spread of the pandemic and mitigate its effects. So far, distancing and staying at home as long as possible seem to be the most preventive and precautionary measures advised.

In this regard, finance careers have, among others, been affected in some way by coronavirus, as reflected on their financial reports. In this context, SOCPA would like to confirm that the international standards on financial reports accredited in the Kingdom of Saudi Arabia are based on principles demanding the concerned administration to exert enough effort to apply the requirements of standards, including the survival of the enterprise.

Accordingly, each enterprise should evaluate the negative impacts of coronavirus in terms of its specific circumstances, making it impossible to draw a general evaluation for all businesses due to differences of finance structures, nature of business, relative disparity of the effect of coronavirus on the organization, or positive impact of the governmental subsidy offered to a virus-hit enterprise.

In this regard, the International Standard No. 1 for Accountancy states that any administration, should conduct, while drafting its financial report, an evaluation of the ability of its enterprise to survive as a continuing entity. However, any enterprise should prepare its financial reports on bases of continuity, unless the administration was planning to liquidate the enterprise, or halt its operations or was facing a dilemma of not having any practical alternative except that option.

When the administration was aware, as it was conducting such evaluation, of some fundamental uncertainty related to incidents or circumstances that would trigger significant doubts about its ability to survive as a continuing business, it should disclose such uncertainty. Not only that, but when the financial reports were not made on continuity bases, such fact should also be unveiled, together with the bases on which the financial report was made, citing the reason for considering the enterprise as no longer a continuing business.

The same standard requires that the administration, while considering the assumption of continuation of the enterprise as appropriate, should take into consideration collecting all future information available, extending for no less than 12 months by the end of the period covered by the report, without being limited to this period.

In case of the potential effects of coronavirus COVID-19, the administration ought to take into consideration the future information for at least 12 months following the period covered by the report, either related to the negative impacts of the virus on the progress of business or ability to pay off debts or to the positive effects of the package of facilities and support provided by the government for virus-inflicted businesses.

Let us also underscore that any enterprise should evaluate whether its preparation of financial reports on bases of continuity is appropriate in the period following the end of the fiscal year and preceding publication of its financial reports, whereas the requirements of the international standard No. 1 for accountancy should be applied in terms of the preparation of financial reports amid signs preventing the appearance of the enterprise within the assumption of continuity of business following the end of the fiscal year and preceding publishing the financial reports.

I avail myself of this opportunity to draw the attention that SOCPA is closely following the statements issued by international professional councils, (International Accountancy Standards Council; International Auditing and Assurance Standards Board) as accredited references for SOCPA in addition to several international agencies, highly interested in accountancy and auditing.



Coronavirus COVID-19: Po- tential impacts on financial reports



هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Oversight and Anti-Corruption Authority

النزاهة مطلب وطني ومستقبل مشرق

طريقك للنجاح المهني

SOCPA

تفتح الباب للدخول إلى عالم من الفرص العملية المتميزة
وتساعد الحاصلين عليها لتبوؤ الوظائف القيادية ذات العلاقة
بالجوانب المحاسبية والمالية.

مواد الاختبار



الأنظمة
التجارية



فقه
المعاملات



الزكاة
والضريبة



المراجعة



المحاسبة